وكيل بيت المال

النائب القضائى لسلطنة المماليك

(٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م)

د.نجلاء مصطفى شيحة

مدرس تاريخ العصور الوسطى

كلية الآداب – جامعة بنى سويف

المستخلص:

تدور هذه الدراسة حول وظيفة جليلة من الوظائف الدينية فى دولة سلاطين المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠-١٥١٧ م) بمصر والشام؛ هى وظيفة وكيل بيت المال الذى اضطلع بالدور الشرعى والقضائى للتصرفات التى كان يبرمها بيت المال. وتدور الدراسة حول طبيعة الوظيفة وكونه نائباً قضائياً عن سلطنة المماليك فى مجلس القضاء، وصفة من يتولاها، ومكانته، وأوجه تشابهها مع القضاء، وأسلوب مباشرته لعمله، وأوضاع من تولوا هذه الوظيفة، مع إلقاء الضوء على علاقتهم بالسلاطين.

الكلمات الدالة: ***وكيل – بيت المال – قضاء - سلطنة المماليك***

Judicial Deputy of the Mameluke Sultanate (923 – 648 AH/1250 – 1517AD)

Abstract

This study investigates one of the prestigious religious jobs in the state of the Mameluke Sultans (248 – 923AH / 1250 – 1217AD) in Egypt and the Levant. It is the job of the Trustee of the Public Treasury who carried out the legal and judicial role of finishing financial transactions. The study examines the nature of the job itself, and its occupant as a judicial deputy of the Mameluke Sultanate in the Judicial Board. It also tries to shed lights on the occupants of this job, their status, and whether they were a judicial representatives or not, their style in carrying out their work, their conditions, and their relations with the Sultans.

Descriptors: *Deputy – Public Treasury – Judiciary – the Mameluke Sultanate.*

الاستشهاد المرجعي:

شيحة، نجلاء مصطفى (٢٠١٤). وكيل بيت المال- النائب القضائى لسلطنة المماليك(٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠-١٥١٧ م) . ــ حولية كلية الآداب . جامعة بني سويف . ــ مج٣(٢٠١٤) . ــ ص ص ٢٤٩-٣٠٥

تمهيد:

شهدت دولة المماليك تطوراً تنظيمياً للمؤسسات والدواوين، التى ورثتها من العهدين الفاطمى والأيوبى، ولم تقف جامدة(١). ومن تلك الدواوين: بيت المال(٢)؛ وهو الجهة المخصوصة باستحقاق ما يستحقه المسلمون مطلقاً وليس مختصاً بحرز مخصوص أو مكان معلوم.فكل مال استحقه المسلمون مطلقاً، ولم يختص بصنف مخصوص منه، ولا بقوم معين، فهو من حقوق بيت المال(٣).وكانت موارده من حيث الأصل من عدة جهات(٤)، وفى العصر المملوكى كانت موارده من بعض متحصلات الأعمال الجيزية ومنفلوط(٥) والمواريث الحشرية(٦). وأسند هذا الديوان إلى عدد من الموظفين(٧)؛ منهم ناظر بيت المال(٨)، ويختص بالنظر على حمل الأموال إلى بيت المال، وإخراج المال المصروف، مع بيان سند القبض أو الصرف(٩). ومنهم الكاتب، ويختص بالقيد والتدوين(١٠)، ثم وكيل بيت المال، ووظيفته من أجل وأرفع الوظائف الدينية؛ إذ كان متوليها يأتى فى المرتبة بعد القضاة الأربعة، ولأهميتها داخل الوظائف الدينيّ(١١) فكانت لا تسند إلا لذوي الهيبة من شيوخ العدول(١٢)، فقد كان – وبحق – نائباً للسلطان(١٣). ويفوّض إليه بيع ما يرى بيعه من كل صنف يملك ويجوز التصرف فيه شرعاً، وعتق المماليك، وتزويج الإماء، وتضمين ما يقتضي الضمان، وابتياع ما يرى ابتياعه، وإنشاء ما يرى إنشاءه من البناء والمراكب، وغير ذلك مما يحتاج إليه في التصرف عن الخليفة(١٤)؛ فكان وكيل بيت المال هو المتحدث والمتصرف، فيما يتعلق ببيت المال؛ من مسح أرض وعقارات، وغير ذلك بمصر وغيرها من الممالك، وإبرام العقود(١٥). وإذ تفرعت المعاملات الشرعية والمالية لهذا الديوان؛ فكان عليه أن يلجأ للقضاء للإشهاد على تصرفاته الشرعية أو حماية لحق بيت المال. كما نشأت فى بعض الأحيان نزاعات بين صفته تلك وبين آحاد الناس؛ كان لابد معها من الاحتكام للقضاء؛ مما أوجب أن يكون لبيت المال

من ينوب عنه أمام القضاء مدافعاً عن حقوقه؛ وهو وكيل بيت المال، فأصبح الوكيل هو النائب عن بيت المال والسلطان، بل وعموم المسلمين أمام القضاء، ويذكر ابن إياس أن السلطان قلاوون(١٦)(٦٧٨ – ٦٨٩هـ/١٢٧٩-١٢٩٠م)، هو من استحدث هذه الوظيفة في العام ٦٧٨هـ/١٢٧٩م(١٧). وإن كان هذا القول لا يمكن التسليم به؛ لوجود ذكر للوظيفة بالمصادر قبل هذا التاريخ. إلا أنه قد يمكن القول بأن الوظيفة بلغت حداً كبيراً من التطور فى عهده(١٨).

شروط تولى الوظيفة:

نظراً لخطورة تلك الوظيفة؛ حيث عد شاغلها كنائب عن السلطان، وبيده أمانة أموال المسلمين ببيت المال؛ فيشترط فيه أن يكون ديناً، عفيفاً، أميناً ناهضاً، ضابطاً، ليس فيه جور ولا حدة(١٩). ويجب أن يكون من أرباب العلم(٢٠)، يضاف إلى ذلك كله شرط العدالة، وهي صفة يجب توافرها معتبرة في كل ولاية لتلك المناصب، فيكون صادق اللهجة ظاهر الأمانة، عفيفاً عن المحارم، مبتعداً عن أى إثم أو ذنب، لا يضع نفسه موضع الشبهة، يؤمن جانبه سواء فى رضاه أو غضبه، وأن يكون ذا مروءة فى أمور دينه ودنياه. فإن اجتمعت تلك الصفات، كان مستحقا تولية هذه المناصب الجليلة، وإن نقص منها شئ يمنع من توليها(٢١). بالإضافة للوقوف مع الحق والتثبت فيه(٢٢). وهو بهذه الأوصاف كان يفترض فيه ما يفترض فى القاضى من صفات لتوليته، كما جاء فى نصيحة أحد الفقهاء للملوك والسلاطين عند تعيين القضاة(٢٣). وكانت الوظائف الدينية فى سلطنة المماليك، تسند فى الغالب إلى الفقهاء، أو من كان يطلق عليهم أهل العمامة أو المعممون(٢٤). وهو ما حدا ببعضهم إلى جمع كل تلك الشروط فى من يولى القضاء أو الحسبة أو نظر الأوقاف أو ولاية المال(٢٥). فتعاقب الشخص الواحد على تلك المناصب؛ فكان وكيل بيت المال يتولى القضاء، أو يعين القاضى وكيلًا لبيت المال، ومنهم الشيخ

شهاب الدين بن المجد(٢٦) بدمشق(٢٧). ولعل من أشهر تولى الوظيفتين قاضى القضاة عزالدين ابن جماعة(٢٨)؛ فقد عين وكيلًا لبيت المال في العام ٧٣٧هـ/(١٣٣٦- ١٣٣٧م)(٢٩)، ثم قاضي قضاة الشافعية فى العام القابل مباشرة(٣٠)، وأبو البقاء السبكي(٣١) الذى كان قاضيًا فى طرابلس بالشام، ثم تولى قضاء العسكر ووكالة بيت المال فى القاهرة في العام ٧٦٥هـ/ (١٣٦٣-١٣٦٤م)، ثم عاد إلى ولاية القضاء بالقاهرة فى العام القابل مباشرة(٣٢)، وجمع القاضي نجم الدين ابن قاضي بغداد(٣٣) القضاء ووكالة بيت المال معًا بدمشق فى العام ٨٤٦ هـ/(١٤٤٢-١٤٤٣ م)(٣٤).

تعيين وكيل بيت المال:

كان الأصل فيه أن يعين بمرسوم من السلطان لوكالة بيت المال بالقاهرة؛ لأنه المهيمن على باقى الوكلاء، أما فى باقى المدن، فكان التعيين يدخل فى اختصاص السلطان أو النواب؛ ذلك أن هذه الوظيفة فى ترتيب الوظائف الدينية خارج مصر، كانت متوسطة بين القضاة والوظائف العادية، إلا أنّ تولية السلطان فيها في النيابات الكبار كالشام أكثر، وتولية النوّاب فيها فيما دون ذلك(٣٥). ومن استقراء المصادر التاريخية، نجد أن هناك وكيلًا بالإسكندرية، وهو يعد نائبًا عن وكيل بيت المال بالقاهرة(٣٦)، ووكيلًا لبيت المال فى دمشق، وهو قريب من وكيل بيت المال بمصر، ثم وكيلًا بكل من حلب وحماة وطرابلس وصفد والكرك(٣٧). وولايتهم جميعًا تأتى من قبل السلطان بتوقيع شريف(٣٨)، صيغته « توقيع شريف أن يستقرّ المجلس الساميّ، القضائيّ، الفلانيّ، فلان: أدام الله تعالى رفعته، في وكالة بيت المال المعمور بالمكان الفلانيّ، على عادة من تقدّمه في ذلك وقاعدته»٣٩، ون كان قد ثبت تعيين وكيل لبيت المال بدمشق فى العام ٨٠٥هـ/ (١٤٠٢-١٤٠٣ م) وهو السيد بدر الدين بن السيد كمال الدين البلدى الطرابلسى بإذن من نائب السلطنة(٤٠)، وكان بغزة وكيل لبيت المال(٤١) إلا أن ولايته كانت نيابة عن الوكيل

بدمشق[٤٢] ـ وإن كان بعضهم يرى أنه لم يكن لهذه الوظيفة وجود فعلى بغزة[٤٣]ـ أما وكيلًا بيت المال بكل من المدينة المنورة ومكة المكرمة، فكانت ولايتهما من أميريهما[٤٤]. كما كان بقوص بصعيد مصر وكيل لبيت المال[٤٥].

فإذا تولى وكيل بيت المال بمرسوم شريف من السلطان، كان له أن يوكل غيره لينوب عنه فى بلد من البلاد أو تصرف من التصرفات بإشهاد شرعى. وإذ كان الأصل فى تفويض وكيل بيت المال فى اختصاصات وظيفته لآخرين، هو عموم الوكالة؛ إذ كان يستطيع أن يوكل فى كل ما هو منوط به من اختصاصات، بمقتضى مرسوم توليته الصادر عن السلطان، إلا أن العمل فى ذلك الوقت جرى على عدم إطلاق يد وكيل الوكيل؛ فكان يحدد بحدود معينة فى أنواع من التصرفات أو فى التصرف حتى مبلغ معين، فكانت العادة أن يثبت فى إشهاد التوكيل، أنه يوكل في الضبط والتحرير وبيع الأثاث فقط، ويمنع من بيع العقار، ومن أن يسمع الدعوى على بيت المال، إلا في الدعاوى التى لا تتجاوز قيمة الحق المدعى به مبلغ مائتي درهم[٤٦]. وعلى الوكيل اختيار من يصلح لذلك[٤٧]، وهو ما يؤكده العمرى فى وصيته له بقوله: "من تستنيبهم عنك بالأعمال لا تقر منهم إلا من تقر به عينك ويوفى به عند الله لا بما تحصله من الدنيا دينك ومن كان لعلمه مصلحاً ولأمله منجحاً لا تغير عليه فيما هو فيه ودعه حتى يتبين لك خافيه ولتستقص في كل وقت عنهم الأخبار ولتستعلم حقائق ما هم عليه بما تستصحبه من الأخبار ولا تزال منهم على يقين وعمل بما فيه خلاص دنيا ودين"[٤٨].

ومن الأمثلة على هذا التوكيل: أبو محمد الزرعي شرف الدين ولي وكالة بيت المال بزرع نيابة عن عز الدين ابن المرحل[٤٩]، وقاضى القضاة شهاب الدين أبو الفرج، كان ينوب في وكالة بيت المال عن القاضي جمال الدين والقاضي علاء الدين ابن القلانسى[٥٠].

مكانته فى السلطنة:

بلغت الوظيفة مكانة عالية فى السلطنة؛ فكان لفظ الوكيل ؛ إذا أطلق مجرداً، قصد به وكالة بيت المال؛ حتى أن لفظ "الوكيل" صار لقباً لبعض الوكلاء يتلقب به هو وذريته، وكان السلطان يخلع على من يوليه هذا المنصب بخلعة(٥١) وطرحة(٥٢)، وله مجلس بالحضرة السلطانية بدار العدل بالقاهرة(٥٣)، فيجلس السلطان لبحث المظالم، ويجلس على يمينه قضاة القضاة من المذاهب الأربعة، ثم وكيل بيت المال، حتى تغير نظام الجلوس؛ فأصبح عن يمين السلطان قاضيان من القضاة الأربعة؛ وهما الشافعيّ والمالكيّ، وعن يساره قاضيان وهما الحنفيّ ثم الحنبليّ؛ ويلي القاضي المالكيّ من الجانب الأيمن قضاة العسكر الثلاثة المتقدّم ذكرهم الشافعيّ ثم الحنفيّ ثم المالكي؛ ويليهم مفتو دار العدل على هذا الترتيب ؛ ويليهم وكيل بيت المال(٥٤)، أما فى الشام فلم يكن لوكلاء بيت المال جلوس بدار العدل، كما يجلس وكيل بيت المال بالديار المصرية(٥٥)، إلا أنه فى طرابلس إذا حضر النائب إلى دار النيابة، يجلس في دار العدل بصدر الإيوان، ويجلس القضاة الشافعيّ والحنفيّ عن يمينه، والمالكيّ والحنبليّ عن يساره، ثم وكيل بيت المال بجوار القاضي المالكيّ(٥٦).

ويحضر وكيل بيت المال المناسبات المهمة مع القضاة؛ مثل تنصيب الخليفة(٥٧)، وخروج محمل الكسوة الشريفة؛ حيث يركب قضاة القضاة الأربعة ووكيل بيت المال والمحتسب مع دوران المحمل(٥٨). وفي العام٨٥٨هـ/ ١٤٥٤م خرج القاضى شرف الدين التتائى الأنصارى(٥٩) وكيل بيت المال مع الأمير بردبك(٦٠) الدوادار(٦١)الثانى إلى القدس الشريف، وصحبته كسوة مقام الخليل إبراهيم عليه السلام، التي صنعها السلطان الملك الأشرف إينال(٦٢)(٨٥٧-٨٦٥ هـ/١٤٥٣-١٤٦٠م)، ومعهم جماعة من الأعيان(٦٣).وفى بعض الأحيان كان يدعى إلى المشاورة فى الأمور المهمة؛ ففى شهر شعبان من العام ٥٧٤٧/١٣٤٦م، اجتمع نائب الشام سيف الدين

يلبغا(٦٤)، مع وكيل بيت المال القاضى علاء الدين بن شمريوخ والقضاة الأربعة، وجماعة آخرين عند تل يسمى المستعين؛ حيث أراد النائب أن يشيد جامعاً بقدر جامع تنكز؛ فجمعهم وتشاوروا حتى اتفقوا على البناء بالفعل(٦٥). وفي شعبان ٧٦٥هـ/ ١٣٦٤م، توجه وكيل بيت المال والقضاة إلى باب كيسان(٦٦)، فوقفوا عليه وعلى هيئته ومن نية نائب السلطنة(٦٧) فتحه ليتفرج الناس به(٦٨).

ومن الأدلة أيضاً على مكانة وكيل بيت المال، خاصة إن كان من أصحاب العلم، أن الرحالة ابن بطوطة فى تدوين رحلته لمصر، وعند ذكر علمائها، أتى على ذكر مجد الدين بن حرمي(٦٩) وكيل بيت المال والمدرس بقبة الإمام الشافعي(٧٠)، وذكر بالشام قوام الدين ابن مكين، الذى قال عنه أنه من أكابر الرجال(٧١).

وتظهر هذه المكانة عند وفاة ابن تاج الدين البغدادي الحنفي(٧٢) وكيل بيت المال فى العام ٨٥٠هـ/ ١٤٤٦م؛ فقد أسف السلطان الظاهر جقمق(٧٣)(٨٤٢ – ٨٥٧ هـ/ ١٤٣٨-١٤٥٣م)عليه، وأمر بالصلاة عليه فى مصلى المؤمني تحت القلعة بالرميلة(٧٤)، ونزل بنفسه للصلاة عليه(٧٥). وربما يكون ذلك نابعاً من احترام السلاطين للعلماء فى ذلك العصر(٧٦). ولهذه المكانة كان يتعين على المجتمع إظهار الاحترام للوكيل، ولما حدث فى العام ٩١١ هـ /(١٥٠٥-١٥٠٦م) أن الشاعر جمال الدين السلموني(٧٧)هجا القاضي معين الدين بن شمس وكيل بيت المال بمصر هجاء فاحشاً(٧٨)بقصيدة، جاء منها:

وحرفته فاقت على كل حرفة ... يركب ياقوتاً على فص خاتمه.

فلما بلغ هذا الهجاء للقاضى معين الدين، شكاه عند السلطان الغوري(٧٩)(٩٠٦-٩٢٢هـ/١٥٠١-١٥١٦م)؛ فقال له((إن وجب عليه شيء بالشرع أدبه))، فنزل من عند السلطان، وقيد السلموني في الحديد، وذهب به إلى بيت قاضي القضاة الحنفي عبد البر بن الشحنة، وادعى عليه، فحكم عليه عبد البر بضربه تعزيراً، وأشهره على حمار، وهو مكشوف الرأس، وإذا

بالسلمونى بعد تلك الواقعة، يهجو القاضى عبد البر الذى حكم عليه بقوله(٨٠):

فشا الزور في مصر وفي جنباتها ... ولم لا وعبد البر قاضي قضاتها(٨١).

بين وكالة بيت المال والقضاء:

أنزلت السلطة المملوكية وكيل بيت المال منزلة القضاة؛ فأسبغت عليه صفة القاضى، ويخلع عليه طرحة(٨٢) التى تميز زى القضاء؛ وذلك لأنه يضطلع ببعض اختصاصات القضاة؛ إذ كانت الولاية على صرف النفقات والفروض المقدرة لمستحقيها، وإيصال الزكاة لأصنافها، وقسمة الغنائم وإيصال مال الغائبين إليهم، ونحو ذلك مما فيه تنفيذ معدود من وظائف القاضى فى التنفيذ وليس الإنشاء(٨٣). كما تشارك مع القضاء فى التثبت من شهود القيمة وخبرتهم وأمانتهم(٨٤). وكان من أسباب تلقيبه بالقاضى، كونه فى الأصل ذا علم بالشرع. ومن ثم يقضى بين الناس بمقتضى الشرع؛ لأن له معرفة بتصرف الديوان وشرعه، وتمييز أصل الجناب وفرعه، فهو يقضى بهذا الحكم، ومن ثم استعملت صفة القاضى من هذا الوجه(٨٥). وفسر تلقيبه بالقاضى بوصف متوليها كان أقرب الناس إلى وظيفة القضاء أو مقدمة لتولى القضاء بعد ذلك(٨٦) فى حين يرى بعضهم أن لقب القاضى، قد استخدم كلقب فخرى يطلق على الكتاب والعلماء(٨٧). وإذا كانت ولاية القضاء فى دولة المماليك، كانت قاصرة على فقهاء المذهب الشافعى حتى عصر السلطان الظاهر بيبرس(٨٨)(٦٥٨-٦٧٦هـ/ ١٢٦٠– ١٢٧٧م)، ثم تغير النظام القضائى ليصبح هناك قضاة أربعة يمثلون المذاهب الأربعة ـ فإن المتتبع لمن تولوا وكالة بيت المال ـ يجد أن هذا المنصب تناوب عليه أصحاب المذاهب(٨٩)، وإن غلب عليه أتباع مذهبى الشافعية والحنفية(٩٠). ووجدنا بالمصادر من تولى هذا المذهب من فقهاء المالكية؛ وهو قاضى القضاة شرف الدّين الدّمامينى قاضى الإسكندرية(٩١)في العام ٧٩٩ هـ/(١٣٩٦-١٣٩٧م).

اختلاف وكالة بيت المال عن سائر الوكالات:

لما كان مسمى تلك الوظيفة يحتوى على لفظ الوكالة؛ أدى ذلك الأمر إلى خلط بعضهم فى طبيعة العلاقة بين متوليها وبيت المال، وقياسها على الوكالات الأخرى المعروفة فى ذلك الوقت؛ فقالوا إن وكيل بيت المال وكيل السلطان على معنى كلمة الوكالة السائدة فى المعاملات الشرعية، إلا أن الجمع الأكبر من العلماء، استقر على أن وكيل بيت المال وكيل عن الجهة للمسلمين لا عن خصوص السلطان، وإنما وظيفته ولاية(٩٢). ومن ثم فلا ينعزل وكيل بيت المال بانعزال السلطان أو بموته؛ لأنه ليس وكيلًا عنه، بل متوليًا كالحاكم(٩٣). وعلى هذا النحو فإن الاختلاف كبير بين وكيل بيت المال ووكيل السلطان؛ فالأخير ينوب عن شخص السلطان فى معاملاته التجارية؛ سواء فى المتجر السلطانى(٩٤) أو ديوان الخاص(٩٥)، أو أن يكون موكلًا فى مهمة محددة. ومن ثم كان هناك اختلاف بين الوظيفتين. والدليل على ذلك أن هناك من جمع الوظيفتين معا؛ فابن المقدسى ولي في العام ٦٨٧هـ/ ١٢٨٨م وكالة السلطان الملك المنصور قلاوون، ووكالة بيت المال(٩٦)، وكذلك أبوالخير النحاس، ومن بعده شرف الدين موسى التّتائى(٩٧).

أما وكيل الخصوم(٩٨) فهو ينوب عن آحاد الناس أمام القضاء، فلم يشترط فيه من الصفات والعلم ما يشترط فى وكيل بيت المال؛ فهو ليس صاحب ولاية عامة؛ وإنما يمارس عملًا شخصيًا كما وضع بعضهم حالات أو شروط لقبول تلك الوكالة(٩٩)، يحق للقاضى رفض الوكالة إن كان الغرض منها إضرار الخصم بالحيل(١٠٠)، أو إن أظهر الوكيل المشاغبة واللدد فى الخصومة؛ فيحق للقاضى إبعاده، وأن لا يقبل له وكالة على أحد(١٠١).

وترددت مهنة وكالة الخصوم فى دولة المماليك بين القبول والرفض، ففى العام ٧٦٤هـ/١٣٦٢م صدر مرسوم بإبطال نظام الوكلاء

المتصرفين فى أبواب القضاة(١٠٢). وفي العام٧٦٥هـ/ (١٣٦٣-١٣٦٤م) أصدر الأشرف شعبان(١٠٣) (٧٦٤ – ٧٧٨هـ / ١٣٦٣-١٣٧٧م) مرسومًا بإلغاء الوكلاء من محاكم مصر والشام(١٠٤). وفي العام٧٨٠هـ/١٣٧٨م صدر أمر بمنع وكلاء الخصوم من دخول مجالس القضاء(١٠٥)، ثم خاطب السلطان الأشرف قايتباى(١٠٦) (٨٧٢-٩٠١هـ / ١٤٦٨–١٤٩٦م) القضاة؛ لينظفوا أبوابهم من الوكلاء(١٠٧). وهو ما لم يمس دور وكيل بيت المال فى الحضور إلى مجلس القضاء للدعوى أو الإشهاد.

وظائفه وأعماله:

تنوعت اختصاصات وكيل بيت المال ـ حسبما أسلفنا ـ ما بين عقد التصرفات وإسجالها(١٠٨)، والإشهاد(١٠٩) عليها، وحفظ حق الدولة العائد إلى بيت المال، ومباشرة الدعاوى أمام القضاء والموجهة من بيت المال أوعليه. وعن التصرفات يقول العمرى: " به يتم عقد كل بيع وإيجار إذا كانت المصلحة فيها لعامّة المسلمين ظاهرة، ولهم فيما يوكّل عنهم فيه الحظّ والغبطة بحسب الأوقات الحاضرة(١١٠).

فكان يحق لوكيل بيت المال إبرام جميع التصرفات التى تحقق المصلحة لبيت المال؛ فله أن يبيع إذا قدر أن البيع به مصلحة، وأن يمتنع عن ذلك إذا كانت المصلحة فى بقاء الشيء لدى بيت المال(١١١). وفى هذه التصرفات كان يتوجه هو أو وكيله بصحبة الطرف الآخر إلى مجلس القضاء؛ لإثبات هذا التصرف إثباتًا شرعيًا من خلال الإسجال والإشهاد ويوقع شهود القيمة(١١٢) والمهندسون على أوراق توصف العقار وقيمته، وكذا توقيع سماسرة العقار على أن قيمة البيع أو الايجار هى على أعلى سعر وأنه بالنداء لم يتقدم أحد بسعر أعلى وترفق هذه الأوراق سجلات القاضى، ثم يبدأ التبايع بين الطرفين، ويجب أن يحتوى على السبب الشرعى، الذى أدى إلى البيع، ثم توقيع الطرفين والشهود(١١٣). فيكون ذلك

سنداً لباقى عمال بيت المال فى إنفاذ هذا التصرف من إخراج للمال أو قبض للثمن أو تسليم العين(١١٤).

وكان وكيل بيت المال مسئولاً عن عدالة شهود القيمة مع القضاة وعليه التثبت منها، فيقول العمرى "وشهود القيمة عليهم المدار، وبشهادتهم يقدر المقدار؛ وما لم يكونوا من ذوي الأقدار، ومن أهل الخبرة بالبز والجدار، وممن اشترى العقار واستغله وبنى الدار، وإلا فاعلم أن مثله لا يرجع إليه، ولا يعول ولاسيما في حق بيت المال عليه؛ فاتفق مع ولاة الأمور من أهل الأحكام على تعيين من يعين لتقليد مثل هذه الشهادة، وتوق منهم من له كل هذه الخبرة حتى تعرف أنه من أهل الزهادة "(١١٥)، لذلك أصدر وكيل بيت المال مجد الدين عيسى ابن الخشاب أمراً للشهود أن لا يكتبوا شيئًا يتعلق ببيت المال إلا بإذنه(١١٦).

وحفظت لنا المصادر بعضًا من الممتلكات المهمة لبيت المال بالقاهرة التى باعها الوكلاء، وكان من أشهرها القصر الكبير(١١٧)، الذى كان ضمن أملاك أولاد العاضد(١١٨)، فأجبرهم السلطان بيبرس البندقدارى على التنازل عنه إلى بيت المال فى العام ٦٦٠هـ/١٢٥١م بالإشهاد على أنفسهم أمام قاضي القضاة تاج الدين ابن بنت الأعز(١١٩). ، ثم رسم ببيعه، فباعه وكيل بيت المال كمال الدين ظافر(١٢٠)على أجزاء عدة(١٢١).وبعده دار المظفر(١٢٢) أمر الملك المنصور قلاوون اللقاضي مجد الدين ابن الخشاب(١٢٣) وكيل بيت المال العام ٦٧٩هـ/(١٢٨٠-١٢٨١م) ببيعها فباع القاعة الكبرى وكذلك دار المظفر الصغرى، وهدمها الناس، وبنوا في مكانها مساكن لهم(١٢٤). وعندما أراد السلطان المنصور قلاوون فى العام ٦٨٢هـ/ (١٢٨٣-١٢٨٤م) أن يقيم بيمارستانًا، لم يجد مكانا يصلح لذلك سوى دار تعرف القطبية(١٢٥) بين القصرين، فاشتراها من خاص ماله من وكيل بيت المال(١٢٦). وحكر الحلبيّ باعه القاضي ابن الخشاب وكيل بيت المال فى العام ٦٩٤هـ/(١٢٩٤-١٢٩٥م) لابنتي الأشرف خليل بن قلاوون(١٢٧)(٦٨٩-٦٩٣هـ/١٢٩٠ – ١٢٩٣م). وقيسارية ابن ميسر الصغرى باعها بأمر من

السلطان بعد خرابها، على الرغم أنها كانت وقفًا فى عهد الأشرف خليل(١٢٨). واشترى "الملك الصالح إسماعيل بن الملك الناصر محمد بن قلاوون"(١٢٩) (٧٤٣– ٧٤٦هـ/١٣٤٢-١٣٤٥م) في العام٧٤٣هـ/ ١٣٤٣م من أيام سلطنته قرية ثلثى قرية بيسوس(١٣٠) من وكيل بيت المال، وأوقفها على كسوة الحرمين الشريفين(١٣١).

وقد اعترض بعض الفقهاء على تعامل السلطان بالشراء من بيت المال ممثلًا فى وكيله فى العام ٨٢٣هـ/١٤٢٠م بعد أن اشترى أرضًا ، ثم وقفها فوافق به قضاة الشافعية والباقون عدا الحنفية؛ إذ قالوا إن وكيل بيت المال وكيل السلطان، فإذا اشترى السلطان من وكيله فكأنه اشترى من نفسه، ثم عقد القضاة الأربعة مجلسًا عند كاتب السر(١٣٢) بحضور مجموعة من الفقهاء، وتشاوروا حتى استقر الأمر بأن وكيل بيت المال وكيل عن الجهة للمسلمين لا عن خصوص السلطان(١٣٣).

ومن الأمثلة على تصرفات وكيل بيت المال، وثيقة البيع المؤرخة فى ١٢ من صفر ٨٦٨ هـ (أكتوبر ١٤٦٣م)، ببيع أرض مملوكة لبيت المال بناحية ابشان(١٣٤). البائع هو بيت المال باسم السلطان خشقدم(١٣٥)(٨٦٥– ٨٧٢ هـ /١٤٦١– ١٤٦٧م)، ووكيله فى العقد أبو عمران موسى بن على الانصارى الشافعى(١٣٦)، ووكيله شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد البرددار الشهير بالابيارى(١٣٧). وكذا وثيقة البيع المؤرخة فى ٢٠ من ربيع الآخر فى العام ٨٧٩ هـ/اغسطس١٤٧٤م، ببيع أرض بظاهر الثغر السكندرى تجاه باب رشيد، والبائع بيت المال باسم السلطان قايتباى وكيله "أبو عمران موسى بن على الأنصارى"، ووكيله "أحمد بن مهنا بن السلاخورى"(١٣٨).

وباستقراء هذه الوثائق، يتبين لنا أنهما إسجال وإشهاد فى ذات الوقت لما تقتضيه طبيعة المعاملة، وكلاهما يختص به القضاء، وأن الطرف الأصيل فى البيع أو التصرف هو بيت المال، وأن ممثله هو

السلطان(١٣٩). ومن ثم كانت بعض البيوع يذكر فيها صدور مرسوم السلطان بالبيع(١٤٠)، وأن تصرف وكيل بيت المال إنما يتم بمقتضى نيابته فى التصرف بمقتضى مرسوم تعيينه- وليس توكيلًا بإشهاد على يد قاض - الذى يبيح له التصرف بالبيع، وأن صفة وكيل بيت المال كانت كافية لدى القاضى للقيام بالعمل، على خلاف وكيله هو أو وكيل المشترى؛ إذ أثبت أن الوكالة شرعية بشهادة الشهود(١٤١)ثبت، كما وأن الوكيل لا يتسلم ، ثمن المبيع بنفسه؛ وإنما حضر معه بمجلس القضاء كاتب من بيت المال تسلم القيمة وحرر سنداً بذلك، وبعد توقيع الوثيقة من وكيل المشترى ووكيل وكيل بيت المال، فإن الوكيل الأصلى المعين من السلطان مباشرة، وقع عليها بأنه لا دافع له ولا مطعن، فيما تضمنه مكتوب التبايع، أو فيمن وضع شهادته عليه.

كما توجد وثيقة لعقد بيع دمنة من أملاك بيت المال، مؤرخة فى ١٦ من رمضان فى العام ٧٤٣هـ/ فبراير ١٣٤٣م بالقدس الشريف إشتراها شخص يدعى عمر بن موسى محمد السلطى، من شرف الدين محمد نائب الوكالة الشريفة بالقدس، واحتوى الإسجال على كتاب من الشهود بقيمة العين المباعة وحدودها، وأنها من أملاك بيت المال، وموقعها بحارة تسمى الجوالدة، وثمن البيع وكتاب الشهود موقع يوم الخامس عشر من رمضان(١٤٢)؛ أى قبل توثيق البيع أمام القاضى بيوم واحد. ومعنى ذلك أن القاضى أرفق هذه الشهادة بوثيقة البيع، ثم أشار إلى مضمونها بالإسجال وتسلم المشترين للمبيع وتسلم كاتب بيت المال للثمن، ومن هذه الوثيقة يتبين لنا أن القائم بالبيع، هو وكيل لوكيل بيت المال بالشام، وأنه موكل بالمطالبة بحقوق بيت المال والدعوى بذلك وبالبيع. وقد أثبت القاضى أن وكالته سابقة على عقد البيع، كما أنه لم يأت على ذكر وجود توكيل من السلطان للوكيل بالشام، كما هو الحال مع وكيل بيت المال فى القاهرة.

واتفق فقهاء العصر أنه لا يجوز له بيع الطرقات العامة(١٤٣). وله أن يشترى، وأن يتصالح فى منازعة بين بيت المال وآحاد الناس، وله كذلك المناقلة(١٤٤).

أما إذا كان حق بيت المال ناشئًا عن مواريث حشرية فيضع العمرى وصيته نصب عينى الوكيل؛ فيقول له " ومن مات وله ورثة معروفة تستكمل بحقها ميراثه، وتحوز بحظها تراثه لا يكلفهم ثبوتًا يكون من باب العنت، والمدافعة بحق لا يحتاج مستحقه إلى زيادة ثبت؛ وإنما أنت ومن كانت قضيته منكرة، والمعروف من مستحقي ميراثه نكرة فأولئك شدد في أمرهم، وأوط شهداءهم في الاستفسار منهم على جمرهم"(١٤٥) .

وتتحدد سلطة وكيل بيت المال فى شأن المواريث بمرسوم تعيينه؛ فتكون إما مطلقة بحقه فى مباشرة الدعاوى عن تلك التركة أمام القضاء بالادعاء على من بيده أعيان من التركة(١٤٦)، أو حتى المطالبة بالشفعة لصالح ما آل إلى بيت المال من عقار(١٤٧). وفى بعض الأحيان تكون مقيدة فى اتخاذ إجراءات الحفاظ على التركة فقط؛ فلا تقبل منه الدعوى فى تلك الحالة(١٤٨). وهو ما أوجب أن يكون حاضراً بنفسه أو بمن ينوب عنه أثناء حصر الإرث أمام القضاء لضبط أعيان التركة. وهو ما يدل عليه وثيقة حصر الإرث المؤرخة فى ١٥ من جمادى الآخرة فى العام ٧٩٦هـ/ابريل١٣٦٤م) بالقدس الشريف؛ إذ ثبت حضور الصدر الأجل علاء الدين على بن شهاب الدين أحمد من الجناب العالى الشمسى وكيل بيت المال بالقدس الشريف(١٤٩). ولم يقف الأمر عند حصر تركة متوفى؛ وإنما كان وكيل بيت المال يتخذ فى بعض الأحيان إجراءات احتياطية؛ قبل وفاة الأشخاص بضبط التركة والورثة؛ لضمان حق بيت المال، وهو ما تثبته إحدى الوثائق بالقدس بتاريخ ١٥ من رمضان فى العام ٧٩٥هـ/يوليه١٣٩٣م لحصر ممتلكات رجل ضعيف– يبدو أنه مريض – وأقر بممتلكاته وحقوقه لدى الغير، وأنه ليس له وارث سوى زوجته وابنته

وبيت المال، وثبت بمحضر الحصر حضور نائب وكيل بيت المال، ويدعى المولى علاء الدين، وكذلك مشرف بيت المال(١٥٠). وربما تعطينا تلك الوثائق دليلًا على اختصاص وكيل بيت المال فى ضبط التركات التى لبيت المال حق فيها؛ سواء بعد الوفاة أو حتى الاستعداد لوفاة المورث، وإقامة الدليل على عدم وجود وارث يحجب بيت المال، وكذلك الوقوف على الأموال التى سوف تؤول بالميراث بكل دقة. وحين وقع السيل ببعلبك فى العام ٧١٧هـ/ ١٣١٧م تم حصر الوفيات والأموال المتروكة، بمعرفة وكيل بيت المال بها ويندب معه الشهود العدول والموظفون بديوان بيت المال، وذلك تحت إشراف القاضى الكمالى وكيل بيت المال بالشام وحضور نائب السلطنة. وحررت المحاضر بما تم حصره وما لبيت المال نصيب فيه(١٥١). ولذلك كان يوصى إن كان للمتوفى ورثة يستحقون كامل تركته، بألا يتعنت معهم فى إثبات ذلك(١٥٢).

وكان الوكيل ينتقل إلى أعيان التركة العقارية، وبصحبته المهندسون وشهود القيمة؛ لإثبات حال العقار ووصفه ومكانه وقيمته، وكتابة محضر بذلك يودع فى سجلات بيت المال(١٥٣). وتكتب المحاضر التى يحررها الوكيل فى مربعات شريفة بجلد وتحفظ عنده(١٥٤). وكانت تلك المواريث هى سند ملكية بيت المال الواجب ذكره، عند إعادة بيع أى من أعيان التركة التى آلت إليه، وجرى العمل فى بعض الأحيان على بيع أعيان التركة جملة واحدة، حتى وإن تعددت الأعيان(١٥٥). وفى القاهرة كانت أعماله فى ضبط المواريث، وما يصرف منها، أو يحمل إلى بيت المال، تعرض على قاضى القضاة مباشرة(١٥٦).

واختص كذلك بحصر الأراضى المفتوحة(١٥٧)،للكشف على أرضيها، وتقدير ما تنتجه، مع تحرير محاضر بذلك. وإذا تقرر إقطاعها تكتب أوراق الأقطاعات وتفرق على المقطعين(١٥٨). وإذا أشيع عن كنز أو مال مدفون، فكان عليه الحضور إلى المكان للوقوف على الحفر استخراجه، إن كان الخبر صحيحًا، أو التحقق من كذب الخبر. وحدث ذلك بالشام فى

العام ٧٤٤هـ/١٣٤٣-١٣٤٤م، وبعد الحفر لم يجدوا شيئًا، ووضعت علامة على المكان، كما حدث بمصر فى ذى القعدة من العام٨٧٥هـ/ ١٤٧١م؛ حيث حضر الشرف الأنصارى وكيل بيت المال مع بردبك الأشرفى صهر السلطان إلى جامع الحكام، بعد أن قال شخص إن به كنزًا مدفونًا لجارية فى هذا الموضع ومواضع أخرى، فلما حفروا لم يجدوا شيئا(١٥٩).

ولعب أحد وكلاء بيت المال دورًا فى مصادرة الأملاك بدمشق، فعندما نزل بها السلطان الظاهر بيبرس، بعد قتال التتار وطردهم، فإنه ولّى وكالة بيت المال شخصاً من الحنفية ، فأشار عليه هذا الوكيل بأن هذه الأملاك التي بدمشق، كان التتار قد استولوا عليها، فتملكوها على مقتضى مذهب أبي حنيفة- رحمه الله - فوضع السلطان يده عليها(١٦٠).

ولعل وكلاء بيت المال كان لهم دور فى إبطال الأوقاف وبيعها. وهو ما قد تنبئ به وثيقة وقف السلطان قلاوون؛ فقد تضمنت تأكيداً على أنه لا يحل لأحد أيا كان صفته وعددهم " سلطان أو أمير أو وزير أو مشير أو قاض أو محتسب أو وكيل بيت مال "، أن يبطل الوقف أو ينقص منه شيئا (١٦١).

وفى مباشرته الدعوى أمام القضاء، فيمتاز عن باقى الخصوم فيها؛ إذ لم تكن تسمع الدعوى المقدمة ضده إلا أمام القاضى الشافعى(١٦٢)، أما إذا أراد هو الإدعاء، فيحق له اختيار أحد القضاة الأربعة. وفى هذه الحالة كان يختار القاضى من المذهب الذى تأتى اجتهاداته لصالح ما يدعى به(١٦٣)، ومن سلطته عمل محاضر إثبات دعواه باصطحاب شهود القيمة والمهندسين عند إدعائه ببطلان عقود البيع، لغبن فى الثمن أو ظهور زيادة فى مساحة، أو أوصاف العقار المباع. كان يحرر محضراً خاصًا ببيت المال موقعًا من هؤلاء ، ثم يتقدم به لقاضى القضاة، مدعيا على من بيده الأرض ببطلان البيع فى حق بيت المال، مستندا إلى ما تحرر من محاضر، ليستمع القاضى إلى شهود القيمة وسؤال المدعى عليه حتى إذا ثبت

للقاضى أن البيع السابق تم بأقل من الثمن الحقيقى، أو وجود زيادة فى العقار المباع، قضى ببطلان العقد السابق، وما ترتب عليه من تصرفات، ولو كانت وقف العقار، وإلزامه بإعادته إلى بيت المال، على أن يرد للمشترى قيمة ما دفعه عند البيع(١٦٤). ولا يجوز مطالبة وكيل بيت المال بالحلف(١٦٥). وإذا شهد وكيل بيت المال على شيء بمجلس القضاء، فإن إثبات القاضى لذلك، يكون بصيغة (أعلمني بذلك أو أخبرني بذلك بلفظ الشهادة أسبغ الله ظلاله أو أعاد الله علينا من بركته) وليس بصيغة " شهد عندى"(١٦٦).

أخذ اختصاص وكيل بيت المال فى التوسع، حتى قال عنه العمرى:" هو الوكيل في جميع حقوق المسلمين وماله معهم إلا حقّ رجل واحد، والمكلّف بالمخاصمة عنهم حتّى يقرّ الجاحد، وهو القائم للدّعوى لهم وعليهم، والمطلوب من الله ومنّا بما يؤخذ لهم أو يؤخذ من يديهم والمجادل بلسان الحقّ في الأحكام، والموقوفة كلّ دعوى لم تسمع في وجهه أو في وجه من أذن له في سماعها، والمرجوع إليه في إماتة كلّ مخاصمة حصل الضجر من طول نزاعها، وإبداء الدّوافع، ما لم يجد بدًا من الإشهاد عليه بعدم الدافع، والانتهاء إلى الحق كان له أو عليه ولا يقف عند تثقيل مثقّل ولا شفاعة شافع، وبوقوفه تحدّد الحدود وتمتحن الشهود ويمشى على الطّرق المستقيمة ، وتحفظ لأصحابها الحقوق القديمة"(١٦٧).

وعلى ذلك، أصبح وكيل بيت المال هو خصم شريف فى الدعوى، يباشرها لصالح المسلمين جميعًا. وفى ذات الوقت، فإنه لا يكسبها ببينة مشكوك فى أمرها؛ لأنه فى النهاية يعمل لصالحهم، وليس مجرد خصم يبتغى كسب دعواه. ويثبت ذلك من الوصية للقاضى الشافعى" وأمر دعاوى بيت المال المعمور، ومحاكماته التي فيها حقّ كل فرد من الجمهور؛ فليحترز في قضاياها غاية الاحتراز، وليعمل بما يقتضيه لها الحقّ من الصّيانة والإحراز، ولا يقبل فيها كلّ بينة للوكيل عن المسلمين فيها مدفع، ولا يعمل فيها بمسألة ضعيفة يظن أنها ما تضرّ عند الله فإنها

ما تنفع ؛ وله حقوق فلا يجد من يسعى في تملّك شيء منها بالباطل منه إلا الياس، ولا يلتفت إلى من رخّص لنفسه وقال: هو مال السلطان فإنّه مالنا فيه إلا ما لواحد من الناس"(١٦٨).

ومن الدعاوى التى باشرها وكلاء بيت المال، إدعاء ولى الدين محمد السفطى وكيل بيت المال، على أولاد الشيخ زين الدين أبى هريرة(١٦٩)فى العام ٨٤٢هـ/ (١٤٣٨-١٤٣٩م)، عند قاضي القضاة شمس الدين محمد البساطى(١٧٠)، بأن والدهم استأجر أرضًا من بيت المال من زيادات الجامع الطولونى، وأقام عليها بناء أوقفه على أولاده، وأن مدة إجارة الأرض قد انقضت، وطلب الحكم برفع البناء عنها، فحكم البساطى على أولاد أبى هريرة برفع البناء الموقوف، ونزل حتى حضر هدمهم لها(١٧١).

وعند نظر الدعوى(١٧٢) على وكيل بيت المال في حال وجوده شخصيًا، يكتب القاضي في قرنة المكتوب اليمنى على يمين قارىء المكتوب عند قراءته، ادعى به بالقلم الغليظ الذي يكتب به العلامة، ويرى المنهاجى" أن " الأولى أن يكتب ادعى به في وجه القاضي فلان الدين وكيل بيت المال المعمور أيده الله تعالى وإن كانت الدعوى على شخص من جهته بإذنه وتوكيله إياه في سماعها كتب ادعى به في وجه فلان الدين الوكيل الشرعي في سماع الدعوى عن القاضي فلان الدين وكيل بيت المال المعمور أيده الله تعالى(١٧٣).

وعند انعقاد مجلس الحكم بحضور السلطان، كان مجلسه بعد القضاة الأربعة مباشرة، أما أرباب الوظائف وباقي الأمراء فيظلون وقوفًا، وخلف هذه الحلقة المحيطة بالسلطان يقف الحجاب والدوادارية؛ لعرض أوراق القضايا المطلوب النظر فيها، ، ثم تقرأ على السلطان القصص، فما احتاج منها إلى مراجعة القضاة شاورهم السلطان فيها(١٧٤). ومن ذلك أنه فى العام ٧٠٠هـ/(١٣٠٠-١٣٠١م) وصل وزير بلاد المغرب إلى مصر أثناء ذهابه للحج، ورأى علو أوضاع أهل الذمة فى مصر فتحدث فى ذلك مع

الأمراء مخبراً إياهم أنهم فى بلاد المغرب، لا يولون الوظائف، ولا يركبون الدواب العالية؛ فقرر السلطان أن يعقد مجلساً بحضور الحكام، وندب لذلك قاضى القضاة شمس الدين السروجى الحنفى(١٧٥). فجلس بالمدرسة الصالحية(١٧٦)، وحضر القاضى مجد الدين بن الخشاب، وكيل بيت المال، وجماعة من الفقهاء، وأحضر بطرك النصارى وأساقفتهم وجمع من الأعيان وديان اليهود وأكابر ملتهم، وسئلوا عما أقروا عليه فى خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ من عقد الذمة. فلم يأتوا عن ذلك بجواب(١٧٧).

ولأن ولايته القضائية ولاية تنفيذ، فقد استخدم الشرف الانصارى وكيل بيت المال، فى المحرم من العام ٨٥٦هـ/يناير١٤٥٢م، هذه السلطة فى الرسم، على من يدعى على بن الفاوى الجوهرى؛ لتحصيل خمسة آلاف وسبعمائة وخمسة وسبعين مثقالاً من اللؤلؤ، كان قد سلمها له وكيل للملك المؤيد شيخ (١٧٨)(٨١٥-٨٢٤هـ/ ١٤١٢– ١٤٢١م) ولطط(١٧٩)(٨٢٤هـ/١٤٢١م) فى عقبة أيلة(١٨٠)، حتى يسلمها إلى من يقبضها منه. وتم التسليم بحضور شاهدين، مع تعيين وزنها الاجمالى، ووزن كل لؤلؤة فى العام نيف وعشرين، فلما زالت سلطنتهما، وتوفى الوكيل، لم يرد الأمانة(١٨١).

يضاف إلى ذلك ما كان يكلف به من قبل السلاطين ففى العام ٨٧٥هـ/ ١٤٧٠م، كلف السلطان قايتباى القاضى شرف الدين الأنصارى وكيل بيت المال، أن يخرج إلى جبل نابلس؛ لجمع العشير لحاجة السلطنة إلى المقاتلين فى التجريدة(١٨٢)إلى سوار(١٨٣) ، ثم في العام٨٥٦هـ/١٤٥٢م بلغ السلطان جقمق، أن النصارى يشترون الإماء المسلمات، فيستخدموهن. وشق ذلك عليه؛ فرسم للقاضى شرف الدين الأنصارى وكيل بيت المال بإحضارهن(١٨٤). وقد يكون ذلك لكونه عد هذا الأمر داخلا فى ولاية بيت مال المسلمين، ومع قيام السلطان محمد بن قايتباى(١٨٥)(٩٠١-٩٠٤هـ/١٤٩٦-١٤٩٨م) بجمع الأموال بكافة السبل عامة ٩٠٣هـ/ ١٤٩٧م، فإنه قرر أموالًا

تجبى من الجميع حتى القضاة والمباشرين. وتولى جمع الأموال قانصوه(١٨٦) خال السلطان، ومعه ناصر الدين الصفدى وكيل بيت المال، فجمعوها من الناس بالضرب والحبس والترسيم(١٨٧). ومع أزمة نفقات المماليك فى العام ٩٠٧هـ/١٥٠١م واتفاق الأمراء مع السلطان الأشرف قانصوه الغورى على تحصيل ريع الأوقاف عن سنة مقدماً، وعن كل ما يؤخذ منه أجرة فى القاهرة، يعجل عشرة أشهر مقدماً فكان القاضى ناصر الدين الصفدى مسئولًا عن استخراج هذه الأموال من رزق الخوندات وأعيان النساء(١٨٨). وتعدى تكليف السلاطين لوكلاء بيت المال إجراءات المحافظة على الأموال، حتى استطال إلى تنفيذ العقوبات؛ فقد كلف السلطان الغورى معين الدين بن شمس وكيل بيت المال، بعقاب بدر الدين بن مزهر(١٨٩)؛ فأنزل به مع آخرين من العذاب، ما فاق التصور(١٩٠).

ولخطورة عمل وكيل بيت المال، فقد ذهب كتاب ذلك العصر إلى وجوب تشديد الرقابة عليهم، حتى أنهم قارنوا بين أوجه الفساد المحتملة بين عملهم وعمل القضاة؛ فيقول نجم الدين الحنفى: " أن الولاة تعلقهم بأموال بيت المال. واعتمادهم على أحكام السياسة. وكل واحد من هذين النوعين يحتاج إلى كثرة التعهد فيه بالكشف. أما الأموال فالطمع فيها بالطبع وأما السياسة فلعدم الضابط لها فيكثر وقوع الخطأ منهم. وبسبب الطمع تقع الخيانة منهم في الأموال. فكانوا أهم من غيرهم. ولهذا أفردتهم بفصل على حدة ولا كذلك أمر القضاة ونوابهم، فإنه لا مال تحت أيديهم لبيت المال. ولا يجسر أحد منهم على الخروج عن مذهبه فكان أمرهم أضبط، وإن كان يقع من بعضهم ، ممن يكون جاهلاً ، وقد ولي بالبرطيل في بعض الأوقات، أخذ رشوة، أو جهل الحكم ، أو ارتكاب لبعض المعاصى، ولكنه قليل بالنسبة إلى غيرهم." (١٩١).

ولذلك يجب على وكيل بيت المال، مراعاة المصلحة العامة القائمة فى كل ما يتعلق به، والمعرفة بشروط الإعذار ومواقع إبداء الدافع(١٩٢). وأن يقدّم مصالح المسلمين على مصالحه(١٩٣).

الجمع بين الوكالة والوظائف الأخرى:

وعلى العادة فى تولى الوظائف فى دولة المماليك؛ حيث كان يسند للشخص عدة وظائف مجتمعة ، فقد جمع بعض من تولوا وكالة بيت المال بينها وبين وظائف أخرى(١٩٤)؛ منها القضاء فقد جمعهما الولى السفطى(١٩٥)فى العام ٨٥١هـ/ (١٤٤٧-١٤٤٨م) ، وإن كان ذلك لم يستمر سوى أربعة أيام، عزل بعدها عن الوكالة(١٩٦). كما جمع القاضى القطب الخيضرى(١٩٧) قضاء الشافعية بدمشق مع الوكالة(١٩٨). أما أهم وظيفة جاءت معها، هى نظر وقف كسوة الكعبة الشريفة؛ لأن شرط الواقف أن يكون وكيل بيت المال ناظر الكسوة(١٩٩). وهناك من تولاها مع قضاء الجيش(٢٠٠). وجمعها بعضهم فى دمشق مع نظر جميع الأوقاف(٢٠١). فى حين جمعها آخرون مع نظر الأوقاف والخاص(٢٠٢)ومع الحسبة، ونظر الدواوين، ونظر الجامع(٢٠٣). كما جمعها القاضى مجد الدين حرمى مع الوصاية على بيت الملك الظاهر(٢٠٤). أما القاضى علاء الدين القلانسى(٢٠٥) فجمع في العام٧٣١هـ/ (١٣٣٠-١٣٣١م) مع وكالة بيت المال ما لم يجتمع من الوظائف لغيره؛ من قضاء العسكر وكتابة الدست(٢٠٦). ووكالة ملك الأمراء، ونظر البيمارستان، ونظر الحرمين، ونظر ديوان السعيد، وتدريس الأمينية(٢٠٧). والظاهرية (٢٠٨)والعصرونية(٢٠٩). فى حين جمع بعضهم بينها وبين وكالة السلطان(٢١٠). وتولّى كريم الدين عبد الكريم بن مكانس(٢١١) الوزارة والخاصّ ووكالة بيت المال ونظر الدواوين(٢١٢) كما اجتمعت

وكالة بيت المال مع الحسبة وتوقيع الدست(٢١٣). ومع نظر الجيش وديوان المفرد(٢١٤).

أوضاع وكلاء بيت المال وأحوالهم:

كان الكثير ممن تولوا هذه الوظيفة ذوى دين وعلم وعلو همة؛ من الفقهاء المعممين، على عادة أرباب الوظائف الدينية؛ الذين هم أكثر حرصًا والتزامًا بأحكام الشرع؛ مما جعلهم موضع تقدير من العامة(٢١٥).

وحفلت المصادر بذكر الكثير من مناقب هؤلاء الوكلاء ، فتاج الدّين أبو المفضّل الثّعْلبيّ، قال عنه سبطه مجد الدين وقال ابن الصيرفي:كان صدرًا جليلًا، عدلًا، كبيرًا، وقورًا، مهيبًا، محبوبًا إلى الناس، عفيفًا عن أموالهم، عزيز النفس، كثير البر والصيام، ذا هيئة حسنة، وحرمة وافرة(٢١٦). وابن الولي، كان وكيل بيت المال بحماة ، وكانت له مكانة ومروءة وبنى جامعا بحماة (٢١٧). والقاضى قطب الدين السّنباطىّ(٢١٨) كان من الفقهاء وله وجاهة(٢١٩). والشريف شرف الدين أبوالحسن(٢٢٠) كان إمامًا عالمًا فاضلًا ومعدودًا من الرؤساء العلماء(٢٢١). والقاضى ابن بنت الأعز(٢٢٢) كان فقيهًا بارعًا فاضلًا(٢٢٣). وقاضي القضاة ابن الصائغ(٢٢٤). لما ولي وكالة بيت المال، ظهرت منه نهضة وشهامة وقيام في الحق بكل ممكن مع زعارة(٢٢٥) وفجاجة وإهمال لجانب الأكابر(٢٢٦)؛ بالإضافة إلى آخرين، كثر يضيق المقام عن ذكرهم جميعا.

ونظرًا لعظم هذا المنصب والمسئولية فيه أمام الله، امتنع بعض العلماء عن ولايته كامتناعهم عن القضاء(٢٢٧). وبعضهم اعتزله بعد فترة يسرة، فالشيخ العلامة برهان الدين المراغى الشافعي أحد العلماء العباد، عرضت عليه وكالة بيت المال فأباها، وقضاء القضاة فامتنع؛ لزهده وورعه(٢٢٨). وعزل القاضى كمال الدين بن الشريشى(٢٢٩) نفسه عن وكالة بيت المال ،وصمم على الاستمرار على العزل، وعرض عليه أن يعود إليها فلم يقبل، وحملت إليه الخلعة لما خلع على المباشرين فلم يلبسها، واستمر

معزولا إلى السنة القابلة فجدد تقليده، وخلع عليه في الدولة الجديدة(٢٣٠)، وكان قد علم أن ابن الرقاقى(٢٣١) هو من سعى له للحصول على هذه الوظيفة؛ فكتب له شعراً يستعفيه من الوكالة بيت المال:

أتتني أيادٍ منك في طيّ بعضها ... تملّك رقّ الحر بال، ثمن الغالي
أرحني من واو الوكالة عاطفاً ... عليّ بإحسانٍ بدأت وإفضال
فهذي إليكم قصتي قد رفعتها ... لتغتنموا أجري، ورأيكم العالي

فقطع ابن الرقاقي الأبيات كلها من الورقة، وأبقى على البيت الأخير، وكتب تحتها: "رأينا العالي أن تعود إلى شغلك وعملك"(٢٣٢).

وتركها الشيخ برهان الدين بن الفركاح ازدراء لها(٢٣٣). أما السيد الشريف ضياء الدين مفتى المسلمين أبو الفضل الحسينى الشافعى(٢٣٤)؛ الذى ولى وكالة بيت المال فى أول الدولة المنصورية مدة يسيرة فعزل نفسه(٢٣٥). وفى المحرم من العام ٧٦٦هـ/١٣٦٤م طلب الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي(٢٣٦) إعفاءه من وكالة بيت المال؛ حنقًا من الوزير فخر الدين بن قزوينة(٢٣٧).

وعلى الرغم من الشروط التى حفلت بها كتب الفقه والقضاء والسياسة الشرعية فى الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى هذا المنصب، إلا أن الأمر لم يكن كذلك طوال الوقت؛ فكانت صداقة السلطان الملك الظاهر ططر طريقًا لقاضى بهاء الدين البرجىّ ليصبح وكيلًا لبيت المال(٢٣٨). وسار على دربه ولى الدين السفطى الذى كان من ندماء السلطان جقمق، وتولى الوكالة فى العام ٨٤٢هـ/ (١٤٣٨-١٤٣٩م) ،وجمع معها نظر الكسوة الشريفة، وبلغ لدى السلطان مكانة عظيمة حينئذ؛ فهرع الناس إليه للتوسل به عنده، وصار له عند من دونه الكلمة النافذة والشفاعة المقبولة؛ فتزايدت ضخامته، وارتفعت مكانته، وأقبلت عليه

الدنيا، ووقف على بابه القضاة والمباشرون والترك، فضلا عمن دونهم؛ فكثرت أمواله، وازداد ثراؤه(٢٣٩).

ومثل الوقوف بأبواب الأمراء أو المقربين من السلطات؛ لينالوا شفاعتهم، سبباً للوصول للوظيفة، فقد نالها بالوساطة والتردد على الأمراء الشيخ ناصر الدين المقدسي(٢٤٠)، الذى انتقل من القاهرة إلى دمشق فى العام ٦٨٧ هـ/١٢٨٨م وكيلًا لبيت المال بوساطة الأمير علم الدين الشجاعي(٢٤١) المتكلم في الديار المصرية، بعد توسل إليه بالشيخ شمس الدين الأيكي وبابن الوحيد الكاتب(٢٤٢). أما الشيخ تقي الدين أبو بكر الآمدي الفقاعي(٢٤٣)، الذى كان يشتري مملوكاً بعد مملوك، فيعلمه القرآن والكتابة، ثم يبيعهم فيربح فيهم كثيراً، وحدث أنه قدم منهم واحداً لبرقوق(٢٤٤)(٧٨٤-٧٩٠ هـ/١٣٨٢– ١٣٨٨م، ٧٩٢-٨٠١هـ/١٣٩٠–١٣٩٩م)، قبل توليه السلطنة فى العام ٧٨٢هـ /١٣٨٠م، فوقع منه موقعاً حسناً فسعى له لدى السلطان حتى ولاه وكالة بيت المال(٢٤٥)وبعد أن نجح سعى المهتار عبدالرحمن لصهره ابن السنجاري في وكالة بيت المال بدمشق فى العام ٨٠١هـ/ (١٣٩٨-١٣٩٩م) ، ووافق السلطان برقوق على توليه، وعندما لبس الخلعة، وحضر ليقبل يد السلطان، فاحتقر السلطان شكله، وكان صغير السن خفيف اللحية، فأمر بنزع الخلعة عنه فنزعت ، وكانت تلك الواقعة سببا فى تغير السلطان على المهتار لبعض الوقت(٢٤٦). وعرفت الدولة المملوكية أيضاً توريث هذه الوظيفة؛ إذ بعد وفاة القاضى مجد الدين بن الخشاب الشافعى وكيل بيت المال بالقاهرة فى العام٧١١هـ/ (١٣١١-١٣١٢م) ، فرقت مناصبه بعده، وتولى ولده صدر الدين أحمد(٢٤٧) وكالة بيت المال(٢٤٨)، وفي العام ٧٦٧هـ/ (١٣٦٤-١٣٦٥م)، تولى القاضي ولي الدين(٢٤٩)وكالة بيت المال بالشام، وهو ابن قاضي القضاة بالقاهرة بهاء الدين أبي البقاء(٢٥٠).

ومن لم يستطع الوصول إلى المنصب بهذه الطرق، كان يسلك طريق بذل المال لمن يقربه إليه، حتى أصبحت آفة انتشرت فى دولة المماليك، لم تكن وكالة بيت المال بعيدة عنه(٢٥١). ولم يكن ذلك يتم فى الخفاء؛ وإنما كان أمراً معلوماً حتى ورد ذكره بالمصادر، فالصاحب تقي الدين(٢٥٢)بذل مالًا كثيراً أيام الملك الكامل شعبان (٧٤٦ – ٧٤٧هـ/ ١٣٤٥ – ١٣٤٦م)(٢٥٣). والقاضى شمس الدين المناوىّ(٢٥٤) عين فى وكالة بيت المال ونظر الكسوة، ووظائف أخرى بالسّعى والبذل(٢٥٥).وهاهو تاج الدين محمّد بن الحسباني يتولى وكالة بيت المال بدمشق فى العام ٨١٢ هـ/(١٤٠٩-١٤١٠م) ، مع الحسبة وإفتاء دار العدل وقضاء العسكر، وبذل على ذلك ألف دينار(٢٥٦)، وهناك ابن الفرفور(٢٥٧) أنفق اثنين وثلاثين ألف دينار لوكالة بيت المال، ومعها وظائف أخرى فى العام ٨٨٦هـ/ ١٤٨١م(٢٥٨). وشرف الدين بن عرب عين وكيلًا لبيت المال، بعد أن التزم بمال يدفعه(٢٥٩).

وأدى الوصول إلى المنصب بهذه الطرق إلى انحدار المستوى العلمى لبعض شاغليها؛ فلم يكونوا على العلم الكافى الذى يؤهلهم لشغل هذه الوظيفة، فكان بعضهم قليل العلم(٢٦٠). وقال المقريزى عن اثنين من الوكلاء إنهما " غاية فى الجهل " هما القاضى نجم الدين الطّنبدى(٢٦١). والقاضى شمس الدين المناوي(٢٦٢). أما الوكيل نور الدين الكافوري(٢٦٣) فكان يقعر في كلامه من غير إعراب ولا علم(٢٦٤). ولم يقف الأمر عند هذا الحد وإنما حدث أن تولاها أحد الباعة وهو أبو الخير النحاس فى العام ٨٥١هـ/ ١٤٤٧م(٢٦٥) والذى بلغت شهرته الآفاق(٢٦٦). والتاجر زين الدين عمر ابن النيربي(٢٦٧)، الذى جمع وكالة بيت المال بدمشق، مع نظر الجيش والترجمة، ونظر القلعة فى العام ٩٠٢هـ/(١٤٩٦-١٤٩٧م) ،ولبس خلعة وطرحة على عادة هذا المنصب(٢٦٨). ومن الطرائف فيمن ولى الوكالة شخص يدعى على بن أبى الجود، الذى ورث دكانًا للحلوى عن أبيه، وكان يقلى المشبك بيده فى رمضان، ثم تقرب لبعض الأمراء ومنهم قنصوه

الغورى، فلما ولى السلطنة قربه إليه ومنحه عدة وظائف؛ منها وكالة بيت المال(٢٦٩). وفى نهايات دولة المماليك تولى وكالة بيت المال أحد الأمراء؛ وهو الأمير يوسف البدرى، وكان وزيراً واستمر فى الوكالة حتى سقوط دولتهم(٢٧٠).

ولم يكن الجهل وحده ما ظهر من فساد المنصب؛ وإنما كان الظلم والعسف شيمة لأشخاص منهم، فإن ابن المقدسى لما ولي وكالة بيت المال ونظر للأوقاف، ظهر منه الظلم للناس والتعسف فى حقوقهم، حتى قالوا إنه فاق كل ظالم(٢٧١). وقيل فى وصفه أنه كان كثير الأذية للناس ظلوماً غشوماً، ويفتح على الناس أبواباً من الظلم لا حاجة إليها(٢٧٢). أما على بن أبى الجود وكيل بيت المال فى العام ٩٠٨هـ/(١٥٠٢-١٥٠٣م) ، الذى جمع عدة وظائف مهمة، فأظهر الظلم الفاحش، حتى خربت على يديه ثغور الاسكندرية ودمياط وجدة؛ بسبب مصادرات التجار ومضاعفة المكوس(٢٧٣).

وكان للمجون نصيب فى مذمة بعض الوكلاء؛ فوصفوا القاضى نجم الدين السنجاري وكيل بيت المال بدمشق، بأنه كان كيساً منطبعاً ذا خلاعات ومجون(٢٧٤)، والقاضى مجد الدين الخشاب برغم أنه من أعيان الفقهاء الذى ولاه السلطان قلاوون وكالة بيت المال ووكالة السلطان، إلا أنهم عابوا عليه مجونه(٢٧٥).

بل إن بعضهم مطعون فى ذمته ونزاهته؛ فهذا ابن النسخة(٢٧٦) الوكيل، كان فى الأصل شاهداً للقيمة، وبلغ المنتهى في إبطال الأوقاف، وجعلها ملكاً خاصاً بضروب من الحيل(٢٧٧). ولما رسم فى العام ٦٨٩هـ/١٢٩٠م بالكشف على ناصر الدين المقدسي وكيل بيت المال وناظر الخاص لظلمه الناس، ظهرت عليه مخازي من أكل الأوقاف وغيرها، فلما جاء الأمر بإرساله إلى القاهرة، وجدوه مشنوقاً بالمدرسة العذراوية(٢٧٨).

مدة شغل الوظيفة:

لم تعرف دولة المماليك تأقيتًا أو تأبيدًا للوظائف حتى القضاة؛ فكان السلطان يولى من يشاء وقتما يشاء، ويعزله أيضًا وقتما شاء، ولم تخرج وكالة بيت المال على هذا الحال، فتراوحت مدة تولى الوكالة بين السنين والشهور وأحيانًا الأيام، فدام بعضهم فيها حتى وفاته كالشيخ قطب الدين السنباطى، استمر فى الوكالة من تاريخ توليها حتى موته فى العام ٧٣٢هـ /(١٣٣١-١٣٣٢م)(٢٧٩) ، أما القاضى كمال الدين ابن الشريشى، فقال الصفدى إن ولايته دامت أكثر من اثنتي عشرة سنة(٢٨٠). وبتتبع ذلك وجدنا أنه شغلها فى رمضان من العام ٧٠٤هـ/ ١٣٠٥م، حتى خلع نفسه فى العام ٧٠٨هـ/ ١٣٠٨م، ثم عاد إليها فى السنة القابلة، وظل بها حتى ذو القعدة من العام ٧١٢هـ / ١٣١٣م ، ثم عاد إليها مرة ثالثة فى صفر ٧١٦هـ/ ١٣١٦م حتى توفى فى العام القابل(٢٨١). وكان البقاء فى الوظيفة مرتبطًا أحيانًا بشخص السلطان فابن النسخة عين للوكالة في المحرم من العام ٨٤٢هـ/١٤٣٢م أول دولة الملك العزيز جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن الأشرف برسباى(٢٨٢) (٨٤١-٨٤٢هـ/ ١٤٣٨م). ، ثم عزل منها في جمادى الأولى من ذات السنة أول دولة الملك الظاهر جقمق(٢٨٣). ومن ، ثم إذا أراد السلطان الجديد أن يبقى على شاغل الوظيفة، فإنه يخلع عليه بالاستمرار(٢٨٤). ومثل الانتقال إلى وظيفة أخرى وبخاصة القضاء، أحد أسباب ترك المنصب؛ فالقاضى أبو البقاء السبكي شغلها لمدة عام واحد فى العام ٧٦٥هـ/(١٣٦٣-١٣٦٤م)، حتى عين قاضيًا في العام اللاحق(٢٨٥)، أما القاضي شهاب الدين بن المجد، فوصل تقليده فى وكالة بيت المال بدمشق فى العام ٧٣٤هـ/(١٣٣٣-١٣٣٤م) ، فلم يكد يتلقى التهنئة على هذه الولاية، حتى حملت إليه خلعة القضاء بعد عدة شهور(٢٨٦).

وكما ذكرنا فإن بعضهم باشرها شهوراً أو أياماً، ومنهم على سبيل المثال القاضي صدر الدين عبد البر(٢٨٧)، تولى وكالة بيت المال في رجب ٦٩٣هـ/ ١٢٩٤م بدمشق فلم يباشرها، سوى شهر ونصف(٢٨٨). ومن الأمور الغريبة فى تولية الوكالة ما حدث فى العام ٨٠٨هـ/١٤٨٣م، فترددت بين

شرف الدين التبانى[٢٨٩] الذى وليها فى شهر جمادى الأولى، ثم أخذها منه بهاء الدين ابن البرجى آخر الشهر، ثم عاد إليها التبانى فى الرابع من رجب[٢٩٠]؛ ومن الوكلاء من جرى عزله لفشله فى مهمة معينة؛ فقد عزل علاء الدين علي بن عرب[٢٩١]؛ لعجزه عن القيام بتحصيل الأموال التى وعد بها[٢٩٢].

الأوضاع المادية للوكلاء:

كان راتب وكيل بيت المال كالقاضي تحت أرباب الجامكيات[٢٩٣]. وعليه فيمكن القول إن مرتب وكيل بيت المال بلغ كما القضاة خمسين ديناراً وتسمى بالمعلوم[٢٩٤]. بالاضافة إلى الأرزاق العينية[٢٩٥]؛وهى الخبز واللحم والزيت والشعير والكسوة [٢٩٦]. وهذا المبلغ يعد من الرواتب المرتفعة بمقاييس ذلك العصر، ومما يشير إلى صحة ذلك أن راتب المحتسب بلغ أيضاً خمسين دينارا بالإضافة إلى الرواتب الجارية. وكانت مرتبة وكيل بيت المال بين القاضى والمحتسب وهو ما يدل على حصولهم على ذات الرواتب، وإن كان الأمر لم يستمر كذلك طوال الوقت؛ فكانت الرواتب تتأثر بقرارات السلاطين؛ فقد اقتطع السلطان فى العام ٧٨٤هـ/١٢٨٢م مائة ألف درهم من جوامك المتعممين؛ بسبب الأزمة الاقتصادية[٢٩٧]، وقد نفهم من عبارة قالها ابن اياس عند قلة اللحم فى العام ٩٠٧هـ/ (١٥٠١-١٥٠٢م) ، بأن السلطان رسم بقطع ما يصرف من لحوم أولاد الناس[٢٩٨] والمباشرين والفقهاء، وغير ذلك من الناس قاطبة، حتى رواتب الخوندات، وألا يصرف سوى للمماليك فقط " بأن هذا المنع شمل القضاة

ووكيل بيت المال أيضاً(٢٩٩). هذا بالاضافة إلى تأثر الرواتب بالحالة الاقتصادية العامة؛ إذ كان قيمة النقود تتناقص بارتفاع الأسعار(٣٠٠).

محن وكلاء بيت المال:

تعرض الكثير من وكلاء بيت المال فى العصر المملوكى للمحن والشدائد، التى أنهت حياة بعضهم؛ ما بين المحن الطبيعية قضاء وقدراً أو نزلت بهم بفعل السلاطين؛ فكان منهم من داهمه المرض والموت وهو فى الوكالة، فالقاضى جمال الدين الطرابلسي(٣٠١) وكيل بيت المال بطرابلس، مات في شعبان بالطاعون فى العام ٧٩٥ هـ/ ١٣٩٢-١٣٩٣م(٣٠٢). والقاضي شمس الدين الحلاوي الدمشقي مرض مرضاً طويلاً نحو الخمسة الأشهر؛ إذ أصابه فالج(٣٠٣) فبطل نصفه، وتنقلت به الأمراض إلى أن مات في ليلة الجمعة السادس من شوال من العام ٨٤٠هـ / ١٤٣٧م (٣٠٤).

أما محنهم مع السلاطين وأهل الحكم، وعلى الرغم من المكانة العالية والسامية التى تمتع بها وكيل بيت المال فى دولة سلاطين المماليك، إلا أن ذلك - وعلى ما جرت به العادة فى تلك الدولة – لم يكسب لأحد حصانة ضد غضبهم(٣٠٥)؛ سواء من أمراء أو أرباب الوظائف الدينية ،فكان يكفى غضب السلطان على أى منهم، أو أن يثبت عليه الخطأ، أو تدبر له مكيدة لينكل به، بدءاً من العزل، وانتهاء بالقتل فى بعض الأحيان. ولم يكن وكلاء بيت المال خارج تلك المنظومة؛ وإنما تعرضوا لما تعرض له أقرانهم من القضاة وأرباب الوظائف الدينية أو أرباب الأقلام؛ فمحيي الدين المصري(٣٠٦) المعروف بقاضي عجلون خدم الظاهر بيبرس كثيراً عند تردده على الشام، ولما تولى الملك عينه وكيلًا لبيت المال بالشام في أول الدولة، ثم عزله بعد مدة قليلة، وأحضره إلى القاهرة، ومنعه من العودة إلى الشام. وينقل اليونينى عن ابن الجوزى قوله :" حصل له في إقامته هناك ضرر عظيم وربما عوقب في بعض تلك المدة "(٣٠٧).

وكانت السياسة والنزاع على الحكم سببًا فى محنة زين الدين ابن المرحل(٣٠٨) وكيل بيت المال بدمشق، حين تسرع إلى مبايعة شمس الدين سنقر(٣٠٩)، الذى جلس على تخت الملك بدمشق، وتلقب بالملك الكامل، ونودي في البلد بسلطنته فى آخر العام ٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م (٣١٠). فلما وصل جيش السلطان إلى الشام بقيادة الأمير علم الدين سنجر الحلبي(٣١١). وهزم سنقر، قبض على كل من حوله وضرب زين الدين (٣١٢).

وعوقب نصر الدين ابن المقدسى، بعد الكشف عما أكله من أموال الأوقاف وأموال السلطان والبرطيل، بالحبس بالعذراوية، والضرب، ثم مصادرة أمواله فى العام ٦٨٩هـ/١٢٩٠م؛ فباع ما يقدر عليه، وذاق الهوان(٣١٣). فلما جاء الأمر بإحضاره من الشام إلى مصر، وجدوه مشنوقًا(٣١٤). ففرح بذلك العامة(٣١٥). أما الوكيل شرف الدّين الدّماميني، فمات مسمومًا في المحرّم من العام ٨٠٣هـ/(١٤٠٠-١٤٠١م) . وكان قبل وفاته قبض عليه ، ثم أفرج عنه ليولى قضاء الإسكندرية فمات بها تلك الميتة(٣١٦). وفى العام ٨٩٤هـ/(١٤٨٩م) قبض على وكيل بيت المال القاضي صلاح الدين العدوي بالقلعة(٣١٧)، وعوقب قاضى القضاة ولى الدين السّفطى الشافعى قاضى قضاة الديار المصرية ووكيل بيت المال بالعزل والمصادرة والحبس بالمقشرة فى العام ٨٥٤هـ/ (١٤٥٠م)(٣١٨). وفى دمشق عزل الشيخ كمال الدين ابن النجار الدمشقي(٣١٩)وكيل بيت المال وصودرت أمواله(٣٢٠).

وبعد أن كان أبو الخير النحاس وكيل بيت المال مع وظائف أخرى، هو المشار إليه فى الدولة، ودام بالوكالة نحو ثلاث سنوات، رسم السلطان فى العام ٨٥٤هـ/١٤٥٠م بسجنه فى سجن الديلم(٣٢١) مكبلًا بالحديد، بعد أن ادعى عليه عند قاضى قضاة المالكية، بأنه وقع فى كفر، إلا أن التهمة لم تثبت عليه. وبعد سجنه ظهر ولى الدين السفطى وكيل بيت المال السابق على أبى الخير، بعد أن ظل مختفيا مدة ، ثمانية أشهر خوفًا

منه(٣٢٢). وتعرض للمحنة أيضًا من تولى الوظيفة بعدهم؛ وهو شرف الدين الأنصارى؛ فقد رسم عليه السلطان خشقدم فى العام ٨٦٧هـ/ ١٤٦٢م بالبحرة، وقررعليه مال(٣٢٣).أما برهان الدين النابلسى، فقبض عليه السلطان قايتباى فى صفر من العام ٨٨٢ هـ / ١٤٧٧ م، وسلمه للأمير يشبك الدوادار(٣٢٤)، الذى أذاقه أشد أنواع العذاب، حتى ورد أنه ضربه ما يقرب من ألفين وستمائة عصاه، وقلع أضراسه، ودقهم فى رأسه، واستمر فى تعذيبه حتى ما بعد أن استخلص منه بعض الأموال(٣٢٥). ولما توفى ناصر الدين بن الصفدى وكيل بيت المال وناظر الخاص فجأة فى ذى الحجة من العام ٩٠٧هـ/١٥٠٢م، سرت الشائعات بأن السلطان طلب منه أموالاً لم يقدر على دفعه؛! فابتلع فصا من ألماس، فمات على الفور(٣٢٦). وبعد عزل على بن أبى الجود فى العام ٩٠٨هـ/(١٥٠٢-١٥٠٣م) سلمه السلطان لمن يستخرج أمواله، وضربه بالمقارع ، ، ثم نقله إلى بيت الوالى الذى عصر يديه ورجليه، حتى رد بعض المال المقرر عليه(٣٢٧).

وفى واقعة الشاعر السلمونى، لما حكم عليه بالتشهير(٣٢٨)؛ لهجاء القاضى معين الدين وكيل بيت المال، رأى السلطان الغورى أن عقوبة التشهير قاسية، خاصة وأن معين الدين أشاع أن السلطان هو من أمر بالتشهير، وهو ما لم يحدث، فتغير السلطان على معين الدين، وكاد أن يقطع لسانه، ورسم عليه فترة حتى استرضاه(٣٢٩).

وقد عدد بعضهم مصادرات وكيل بيت المال بمصر فى العصر المملوكى بثلاث مصادرات، التى جاءت أقل من القضاة ونوابهم؛ حيث صودر منهم ستة وسبعون شخصًا(٣٣٠).

ولم يسلم وكلاء بيت المال من الأمراء أيضًا؛ فبعض من سار فى هذا المكان سيرة حسنة، فإن سيرته أدت إلى مصادماته مع ذوى الجاه؛ فقد كان قاضي القضاة ابن الصائغ لما تولى وكالة بيت المال، ظهرت منه نهضة وشهامة وقيام في الحق بكل ممكن، مع شدة وحزم وعدم اكتراث بأكابر القوم، فتصدوا له وحاربوه، حتى استطاعوا عزله من منصبه، ولم

يكتفوا بذلك؛ و إنما دبروا له مكيدة، حتى استطاعوا أن يلزموه بدفع مائة ألف دينار(٣٣١). وكانت مجموعة من المماليك الجلبان(٣٣٢)، قد ثارت على الوكيل ناصر الدين الصفدى فى العام ٩٠٤هـ/ (١٤٩٨-١٤٩٩م) - قبل حادثة وفاته – فضربوه ضرباً مبرحاً حتى أوشك على الموت(٣٣٣).

الخاتمة والنتائج:

بعد أن استعرضنا فى هذه الدراسة وظيفة وكيل بيت المال، وشروط توليها، ومهام متوليها، وأنها كانت إحدى الوظائف الدينية الجليلة التى تلى القضاء مباشرة، وأن متوليها يسبغ عليه صفة القاضى، وجاءت تطورا لأوضاع الدوواين، وكيف أسهم الفقه والقضاء فى ذلك العصر لتأصيل طبيعة الوظيفة ووضع الأطر العامة لها، وتبين لنا كذلك أن أوضاع من تولوها تراوحت بين علو الهمة والفساد الذى استشرى فى كافة أرجاء الدولة، ولم تسلم منه هذه الوظيفة الجليلة، وخاصة فى السنوات الأخيرة، حتى أننا نجد ابن إياس لم يسبغ على متوليها صفة القاضى، وكان آخر ولاتها فى تلك الدولة أميراً وهو ما ينبئ عن انهيار فى منظومة العدالة، الذى ربما مثل أحد عوامل انهيار الدولة المملوكية.

وإذا كنا قد رأينا كيف أسهمت الدولة المملوكية فى تطوير نظام مقاضاة الدولة ، فقد حاولنا تتبع أثر ذلك في التطور اللاحق، فوجدنا أنه مع دخول العثمانيين لمصر فى العام ٩٢٣هـ/١٥١٧م، وقيامهم بتعديل النظم الإدارية والقانونية، فإن وكيل بيت المال، اختفى دوره ليحل محله نظام جديد هو الدفتردار وناظر الأموال، وأفردت محكمة خاصة لبيت المال، يتولى أحد القضاة الإجراءات فيها، وإنما الفصل فى النزاع بمعرفة ناظر الأموال، وفى الغالب كانت تختص بمحاسبة أمين المال؛ إذ كان نظام الإلتزام قد عم جميع الدوواين. ومن ثم أصبحت النزاعات حول الاستحقاق من بيت المال أو عليه توجه للملتزم؛ إلا أن مصر عرفت نظاماً جديداً بدءا من العام ١٨٧٥م فرضته أوربا؛ إذ استقدم قضاة من أوربا؛ ليشكلوا لجنة القضايا التى تتولى الدفاع عن الدولة، أمام المحاكم المختلطة، فى القضايا المالية. وتطور النظام شيئًا فشيئًا؛ لتصبح هيئة قضائية مستقلة،

يسبغ على منتسبيها الصفة القضائية، ويعينون بقرار من رئيس الدولة. وإذا نظرنا إليه جيداً لوجدنا أن نواته الأولى هى وكيل بيت المال؛ فلم يخرج جوهر هذا النظام عنه من حيث طبيعة عمله فى الدفاع عن المصلحة العامة أمام القضاء، ومكانته فى الدولة، وصفته القضائية، وأسلوب توليته بقرار من رأس الدولة؛ مما يؤكد إسهام الحضارة الإسلامية بصفة عامة، ودولة المماليك بصفة خاصة، فى التطور الإنسانى.

المصادر والمراجع:

[١] - عبد المنعم ماجد: نظم سلاطين المماليك ورسومهم "دراسة شاملة للنظم السياسية " جزءان ، القاهرة ١٩٧٩،ج ، ص ٤٩.

[٢] - الحسن بن عبد الله العباسى: آثار الأول فى ترتيب الدول، تحقيق عبد الرحمن عميرة، ط بيروت: ١٩٨٩، ص ١٦٦-١٦٧.

[٣] - ابن جماعة : تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد :قطر ١٩٨٨، ص ١٠٦-١٠٧.

[٤] - للقاضي بدر الدين بن جماعة بيتى شعر في الأمور التي هي أصول بيت المال.

جهات أموال بيت المال سبعتها ... في بيت شعر حواها فيه كاتبه

خمس وفيء خراج جزية عشر ... وإرث فرد ومال ضل صاحبه.

السيوطي: الأشباه والنظائر، ط بيروت ١٩٩٠، ص ٥٣٥ .

وانظر أيضا فى موارد بيت المال ومصرف كل مورد:

البدر العينى: الروض الزاهر فى سيرة الملك الظاهر ططر، تحقيق هانس آرنست، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٣٥-٣٧.

- أحمد عبد الرازق أحمد: الحضارة الاسلامية فى العصور الوسطى، ط القاهرة، س ٢٠٠٤، ص ١٣٦-١٣٥.

[٥] - القلقشندى:صبح الأعشى فى صناعة الإنشا، ط بيروت بدون تاريخ، ج ٣، ص ٥٢٣.

[٦] - المواريث الحشرية هى صيرورة ميراث المتوفى إلى الدولة إن لم يكن له وارث أو كان ورثته لا يستحقون كل الميراث.

- القلقشندى: صبح الأعشى، ج٣، ص ٥٣٢.

- حسنين محمد ربيع: النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٤٧.

[٧] - على إبراهيم حسن: دراسات فى تاريخ المماليك البحرية، ط القاهرة، ص ٣١١.

[٨] - يتولى هذه الوظيفة من يطلق عليهم أرباب الأقلام.

العمرى: مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار، أبو ظبى، ط الأولى ١٤٢٣ هـ، ٢٧ جزء، ج ٣، ص ٤٥١.

[٩] - السحماوى: الثغر الباسم فى صناعة الكاتب والكاتم " المعروف باسم المقصد الرفيع الهادى لديوان الانشاء للخالدى "، تحقبق أشرف محمد أنس، ط القاهرة ٢٠٠٩، جزءان، ج ١، ص ٤١٦.

[١٠] - القلقشندى: صبح الأعشى، ج ١، ص ٨٥.

[١١] - القلقشندى: صبح الأعشى، ج ٥، ص ٢٥٩.

[١٢] - القلقشندى: صبح الأعشى، ج ٣، ص ٥٥٩.

[١٣] - المنهاجى: جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود، تحقيق مسعد عبد الحميد، ط بيروت، س ١٩٩٦، جزءان ، ج ٢ ،ص ٤٦٧.

[١٤] - القلقشندى: صبح الأعشى، ج ٣، ص ٥٥٩.

[١٥] - السحماوى: الثغر، ج ١، ص ٤١٤.

[١٦] - سيف الدين أبو المعالي، قلاوون الصالحي النجمي الألفي: صله من مماليك الأمير اق سنقر الكاملي. اشتراه من تاجره بألف دينار، ولهذا كان يعرف بالألفى توفى عام ٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م وهو خارج لغزو عكا، وللمزيد من التفاصيل أنظر:
- أبو المحاسن: مورد اللطافة فيمن ولى السلطنة والخلافة، تحقيق نبيل عبد العزيز، ط القاهرة جزءان، ج ٢، ص ٣٨ – ٣٩.

[١٧] - بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، ط القاهرة ١٩٧٥ -١٩٦٣، ج١ ق١، ص ٣٤٩.

[١٨] - عماد بدر الدين محمد أبو غازى: دراسة دبلوماتية فى وثائق البيع من أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة مع تحقيق ونشر بعض الوثائق الجديدة فى أرشيفات القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب – قسم المكتبات والوثائق، ١٩٩٥، ص ٢١٧

١٩ - نجم الدين الحنفى: تحفة الترك فيما يجب أن يعمل في الملك، تحقيق: عبد الكريم محمد مطيع الحمداوي، ط الثانية، ص ٤٥

[٢٠] - السيوطى: حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل، ط القاهرة س ١٩٦٧، جزءان، ج ٢، ص ١٣٠.

[٢١] - المواردى: الاحكام السلطانية، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١١٢.

[٢٢] - القلقشندى: صبح الأعشى ، ج ١١، ص ٨٨، ٨٩ .

[٢٣] - الخيربيتى: الدرة الغراء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء، ط الرياض، بدون تاريخ ص ٢١٣ .

[٢٤] - سعيد عاشور: المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، ط القاهرة بدون تاريخ ص ٢٨- ٣٤

[٢٥] - ابن جماعة: تحرير الأحكام، ص ٨٧-٨٨ .

[٢٦] - ابن المجد عبد الله قاضي القضاة شهاب الدين أبو الفرج محمد بن الإمام الكبير مجد الدين عبد الله بن الحسين الإربلي (٦٦٢ – ٧٣٨ هـ/ ١٢٦٣-١٣٣٨م)
- الذهبى: المعجم المختص بالمحدثين، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، ط الطائف ١٩٨٨، ص ٢٠٧

[٢٧] -ابن كثير:البداية والنهاية، تحقيق على شيرى،ط بيروت ١٩٨٨ ،١٤جزء،ج ١٤،ص ١٩٢.
[٢٨] - عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة قاضي القضاة عز الدين أبو عمر بن جماعة الكناني الحموي ثم المصري الشافعي (٦٩٤- ٧٦٧ هـ/ ١٢٩٤ - ١٣٦٥م) الصفدى:الوافى بالوفيات،تحقيق أحمد الأرناؤوط،ط بيروت ٢٠٠٠، ٢٩ جزء،ج ١٨،ص ٣٤٢.
[٢٩] - اليوسفى: نزهة الناظر فى سيرة الملك الظاهر، تحقيق أحمد حطيط، ط بيروت الأولى ١٩٨٦، ص ٣٨٢.
[٣٠] - ابن حجر العسقلانى: الدرر الكامنة، تحقيق محمد عبد المعيد ضان، ط الهند ١٩٧٢، ٦ أجزاء، ج ٣، ص ١٧٧.
[٣١] - القاضي بهاء الدين أبو البقاء محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي ابن تمام (٧٠٧ – ٧٧٧هـ/١٣٠٧-١٣٥٧م)
- الصفدى: الوافى، ج ٣، ص ١٧٣
[٣٢] - ابن حجر العسقلانى: إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق حسن حبشى، ط القاهرة ١٩٦٩، ٤أجزاء، ج ١، ص ١٢١.
[٣٣] - بالبحث عن ترجمته نعتقد أنه " عمر بن محمد النجم النعماني نسبة للإمام أبي حنيفة النعمان البغدادي ثم الدمشقي الحنفي الذى توفى بالقاهرة عام ٨٥٠ هـ/ ١٤٤٦م وكان يومئذ وكيل بيت المال والمحتسب بدمشق ويقول السخاوى "وينظر أهو قريب حميد الدين محمد بن تاج الدين القاضي "حيث أن حميد الدين هو من ذكرته المصادر أنه ابن تاج الدين الحنفي، قاضي بغداد وقد ولى قضاء دمشق فى ذات السنة.
- السخاوى: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ط بيروت، ٦ أجزاء، ج ٦، ص ١٣٦.
- أبو المحاسن: المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى، تحقيق محمد محمد أمين، ط القاهرة ٧ أجزاء، ج ٢، ص ١١١ – ١١٢.
[٣٤] - النعيمي: الدارس فى تاريخ المدارس، بيروت ١٩٩٠، ج ١، ص ٤٨٩.
[٣٥] - القلقشندى: صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٤.
[٣٦] - القلقشندى: صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٦٠.
[٣٧] - السحماوى: الثغر ج١، ص ٤٤٩، ٤٥٧، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٨، ٤٧٠.
[٣٨] - القلقشندى: صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٩٩، ٢٧٧، ٢٢٨.
[٣٩] - . القلقشندى: صبح الأعشى، ج ١١، ١١٩.
[٤٠] - ابن قاضى شهبة: تاريخ ابن قاضى شهبه، ج ٤، ص ٢٩٩.
[٤١] - السحماوى: الثغر، ج ١ ، ص ٤٧٠
[٤٢] - القلقشندى: صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٠٥
[٤٣] -محمود على خليل:نيابة غزة فى العهد المملوكى، ط بيروت ط الأولى١٩٨٦،ص ١٥٨.
[٤٤] - السحماوى: الثغر، ج ١، ص ٤٧٧
[٤٥] - الصفدى: أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق علي أبو زيد و آخرين الطبعة: الأولى بيروت - دمشق ١٩٩٨ م، ١٤١٨ هـ ، عدد الأجزاء:٦ ، ج ٥، ص ٦١.
ولم نقف على سند تعيينه إن كان بمرسوم من السلطان او بمقتضى توكيل من وكيل بيت المال .
[٤٦] -المنهاجى: جواهر العقود، ج١، ص ١٦٤.

[٤٧] - القلقشندى: صبح الأعشى، ج ١١، ص ٩٧.
[٤٨] - العمرى:التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق محمد حسين، بيروت ١٩٨٨، ص ١٧٢.
[٤٩] - محمود بن أحمد بن عمرو بن أحمد بن هرماس بن نجا بن مشرف ابن محمد بن ورقة الثعلبي.
- ابن حجر العسقلانى: الدرر الكامنة، ج ٦، ص٧٩ .
[٥٠] - محمد بن عبد الله بن الحسين ابن علي بن عبد الله، شهاب الدين أبو الفرج
- الصفدى: أعيان العصر، ج ٤، ص ٥٦٣.
[٥١] - لباس من جبة مطرزة وعمامة وطيلسان وسيف إضافة إلى البدر والدنانير مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط ١.- بيروت، ١٩٩٦، ص ١٦٥.
[٥٢] - الطرحة هى شعار أسود يتقلده القضاة وهو معروف منذ العصر العباسى.
- ابن قاضى شهبه: تاريخ ابن قاضى شهبة، المجلد الثانى، ص ٣٠٣.
- مصطفى الخطيب: معجم المصطلحات، ص ٣٠٥.
[٥٣] - القلقشندى: صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٥ – ٣٨.
[٥٤] - القلقشندى: صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٦.
[٥٥] - القلقشندى: صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٩٩.
[٥٦] - القلقشندى: صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٣٩.
[٥٧] - المقريزى: السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، ط بيروت، س ١٩٩٧، ٨ أجزاء، ج ٥، ص ١٩٠.
[٥٨] - دوران المحمل هو خروج محمل كسوة الكعبة الشريفة متجها من القاهرة إلى مكة المكرمة وقد بدأ إقامة هذا الاحتفال فى عصر الظاهر بيبرس سنة ٦٥٧هـ ويتم مرتين فى العام الأولى فى نصف رجب لإعلام الناس بالخروج للحج والثانية فى شوال ؛ ولمزيد من التفاصيل:
- ابن بطوطة: رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، ط الرباط ١٤١٧هـ، ٥٨ أجزاء، ج ١، ص ٢٢١.
- محمد الششتاوى: ميادين القاهرة فى العصر المملوكى، ط القاهرة الأولى ١٩٩٩، ص ٤٢ – ٤٩.
[٥٩] - موسى بن علي بن محمد بن سليمان الشرف التتائي القاهري ويعرف بالأنصاري./ ولد في ٨٢٠ هـ/ ١٤١٧م بتتا قرية بالمنوفية وتوفى عام ٨٨١ هـ/١٤٧٦م؛ ولمزيد من التفاصيل انظر:
السخاوى: الضوء اللامع، ج ١٠، ص ١٨٤-١٨٥.
[٦٠] - بردبك الأشرفي إينال ملكه سنة ٨٢٩ هـ / ١٤٢٥م فرباه وأعتقه وعمله خازنداره وزوجه ابنته الكبرى ثم دواداره فلما تسلطن عمله دوادارا ثالثا مع إقطاعه إمرة عشرة ثم نقله إلى الدوادارية.
- السخاوى: الضوء اللامع، ج ٣، ص ٤-٦.

[٦١] - الدوادار هو لقب على الذي يحمل دواة السلطان أو الأمير أو غيرهما، ويتولّى أمرها مع ما ينضمّ إلى ذلك من الأمور اللازمة لهذا المعنى من حكم وتنفيذ أمور وغير ذلك بحسب ما يقتضيه الحال. وهو مركّب من لفظين:أحدهما عربيّ وهو الدّواة، والمراد التي يكتب منها. والثاني فارسيّ وهو دار، ومعناه ممسك كما تقدّم. ويكون المعنى «ممسك الدّواة»

- القلقشندى: صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٣٤.

[٦٢]- إينال بن عبد الله العلائي الظاهري، ثم الناصري، المعروف بالأجرود، تسلطن بعد أمور جرت بينه وبين الملك المنصور عثمان بن جقمق، في يوم الاثنين ثامن شهر ربيع الأول سنة ٨٥٧ هـ/ ١٤٥٣م.

أبو المحاسن: المنهل الصافى، ج ٣، ص ٢١٢.

[٦٣] -أبو المحاسن: النجوم الزاهرة فى ملوك والقاهرة، ط القاهرة، ١٦ جزء، ج ١٦،ص ٨٢

[٦٤] - الأمير سيف الدين اليحيوي الساقي الناصري نائب حماة وحلب ودمشق، ابن الأمير سيف الدين طابُطا، توفى مقتولا عام ٧٤٨هـ/١٣٤٧م ولمزيد من التفاصيل أنظر:

- الصفدى: أعيان العصر، ج ٥، ص ٥٨٥.

[٦٥] - ابن قاضى شهبة: تاريخ ابن قاضى شهبة، تحقيق عدنان درويش، المجلد الثانى ، الجزء الأول من المخطوط، ص ٤٨٢.

[٦٦] - باب كيسان: هو الباب القبلي الشرقي لدمشق، ينسب إلى كيسان مولى معاوية. وحكى هشام بن محمد الكلبي أنه منسوب إلى كيسان مولى بشر بن عبادة بن حسان ابن عساكر: تاريخ دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، ط دمشق ١٩٩٥، ٨٠ جزء (٧٤ و٦ مجلدات فهارس)، ج ٢، ص ٤٠٧.

[٦٧] - منكلى بغا الشمسىّ نائب الشام.

النجوم، ج ١١، ص ٢٦ ؛ ابن حجر العسقلانى: انباء الغمر، ج ١، ص ٥٤.

[٦٨] - ابن كثير: البداية، ج ١٤، ص ٣٥٠.

[٦٩] - حرمي بن قاسم بن يوسف الفاقوسي القاضي مجد الدين المصري وكيل بيت المال (٦٤٩-٧٣٤ هـ/ ١٢٥١-١٣٣٤م).

الصفدى: الوافى، ج١١، ص ٢٦٥.

[٧٠] - ابن بطوطه: رحلته، ج١، ص ٢٢١.

[٧١] - ابن بطوطه: رحلته، ج ١، ص٢٢٦.

[٧٢] - هو القاضي نجم الدين ابن قاضي بغداد السابق الإشارة إليه.

[٧٣]- السلطان الملك الظاهر جقمق بن عبد الله العلائي الظاهري، تولى السلطنة سنة ٨٤٢هـ/ ١٤٣٨م إلى أن مرض في أواخر ذي الحجة سنة ست وخمسين وثمانمائة، وطال مرضه إلى أن خلع نفسه من السلطنة ٨٥٧ هـ/ ١٤٥٣م توفي بعد خلعه بإثنتي عشر يوماً،

- أبو المحاسن: المنهل الصافي، ج ٤، ص ٢٧٥، ٢٩٤.

[٧٤] -الرميلة تقع أسفل القلعة وكان بها قطائع ابن طولون وللمزيد من التفاصيل انظر:

- المقريزى : المواعظ، ج ٢، ص ١٠٩.

- محمد الششتاوى: ميادين القاهرة، ص ٧-١٧.

[٧٥] - ابن حجر العسقلانى: إنباء الغمر، ج ٤، ص ٢٤٧.

[٧٦] -سعيد عاشور: المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، ط القاهرةبدون تاريخ، ص ٣٠.

[٧٧] - يوسف، الشيخ الفاضل جمال الدين السلموني شاعر مصر وأديبها، توفى بعد ٩٣٠هـ:

- الغزى: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق خليل المنصور ،الطبعة الأولى ١٩٩٧ م بيروت، ٣ أجزاء ، ج ١ ، ص ٣٢٠.

[٧٨] - قاسم عبده قاسم: عصر سلاطين المماليك " التاريخ السياسى والاجتماعى "، ط القاهرة ط الأولى ١٩٩٨م، ص ١٧٣-١٧٤.

[٧٩]- قنصوه الغوري: قانصوه بن عبد الله الجركسي السلطان الملك الأشرف، المشهور بالغوري، تولى السلطنة في يوم عيد الفطر عام ٩٠٦ هـ / ١٥٠١م وقتل بمعركة مرج دابق أمام السلطان سليم العثمانى عام ٩٢٢ هـ / ١٥١٦م.

الغزى: الكواكب السائرة، ج ١، ص ٢٩٨.

[٨٠] - شمس الدين محمد: مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، بيروت ١٩٩٨، ص ٢٤٢-٢٤٣ .

[٨١] - لمزيد من التفاصيل عن الواقعة بين السلمونى والقاضى ابن عبد البر وقصيدة الهجاء كاملة انظر:

ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص ١١٢ – ١١٣.

[٨٢] - ابن قاضى شهبه : تاريخ ابن قاضى شهبة، المجلد الثانى ، ص ٣٠٣ .

- البقاعى : إظهار العصر لأسرار أهل العصر " تاريخ البقاعى ، تحقيق محمد سالم بن شديد العوفى، ج ٣ ، ص ٢٠١.

[٨٣] - برهان الدين اليعمرى: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، ط القاهرة ١٩٨٦، جزءان، ج ١، ص ٢١.

[٨٤] - القلقشندى: صبح الأعشى، ج ١١، ص ٥٧.

[٨٥] - الموصلى: البرد الموشى فى صناعة الإنشا، تحقيق عفاف صبرة، ط بيروت، الأولى ١٩٩٠، ص ٥٨.

٨٦ - يسرى أحمد عبدالله: الفقهاء والعامة فى مصر والشام فى القرنين السادس والسابع الهجريين، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية دار العلوم جامعة القاهرة ١٩٩٦، ص ٤٣٩.

[٨٧] - حسن الباشا: الألقاب الاسلامية، ط القاهرة، ١٩٨٩ م، ٤٢٤.

٨٨- الملك الظاهر بيبرس بن عبد الله ركن الدين أبو الفتح الصالحي ولد بأرض القبجاق سنة ٦٢٥هـ/١٢٨٨م تقريباً ولما أسر اشتراه الأمير علاء الدين ايدكين البندقدار، ولى السلطنة بعد مقتل قطز ولمزيد من التفاصيل انظر:

- الصفدى: الوافى بالوفيات، ج ١٠، ص ٢٠٧، ٢١١.

[٨٩] - ولم نقف بالمصادر على احد تولاها من الحنابلة.

[٩٠] - كان المذهب الشافعى هو المنشر بين المصريين، أما المذهب الحنفى فكان أغلب المماليك وهم من الترك عليه.

عبد المنعم ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر، ط القاهرة ١٩٧٩، ج ١، ص ٩٤.

[٩١] - شرف الدين محمد بن المعين محمد بن البهاء عبد الله بن أبي بكر بن محمد المخزومي شهر بابن الدماميني الإسكندري المالكي.
أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج ١٣، ص ٢٤.
أبو الفضل الأصفونى: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ط بيروت ١٩٩٨، ص ١٢٧.
[٩٢] - ابن حجر العسقلانى: إنباء الغمر، ج ٣، ص ٤٢٣ .
[٩٣] - أبو البقاء الشافعي: النجم الوهاج في شرح المنهاج تحقيق لجنة علمية، ط جدة ٢٠٠٤م، ١٠ أجزاء، ج ١٠، ص ١٦٧.
٩٤ - المتجر السلطانى هو المسئول عن تدبير السلع اللازمة للدولة وخاصة الجيش من أخشاب وأدوات حديدية وغيرهما مما يجلبه التجار الأجانب معهم، وكانت موارده تتألف من أموال الخمس المفروض على التجار. لمزيد من التفاصيل انظر: حسنين ربيع: النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين، القاهرة ١٩٩٠، ص ٥١.
- عطية القوصى: المتجر السلطانى في العصر المملوكى – بحث منشور في كتاب المجتمع المصرى في العصرين المملوكى والعثمانى، القاهرة ٢٠٠٧، ص ١٧٥ – ٢١٢ .
[٩٥] - هو الديوان الذي أحدثه السلطان «الملك الناصر محمد بن قلاوون» حين أبطل الوزارة وكانت وظيفة الديوان النظر فى الأموال الخاصة للسلطان والتحدث فى جهاته وأعظم بلاده وأرفعها قدرا مدينة الإسكندريّة فإنها في الغالب مضافة إليه وبها مباشرون من ناظر ومستوف وشادّين «١» وغيرهم، وربما أخّرت عنه في جهات أخرى جارية فيه، ويليها تروجة وفوّة ونستروه، ومال جميعها يحمل إلى خزانة الخاص.
- صبح الأعشى، ج ٣، ص ٥٢٣، ٥٢٤ .
- محمد قنديل البقلى: التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ط القاهرة١٩٨٣،ص ١٤٥، ١٤٦.
[٩٦] - الذهبى: تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمرى ، ط بيروت ١٩٩٣، ٥١ جزء، ج ٥١، ص ٣٨٦.
[٩٧] - أبو المحاسن: النجوم ،ج ١٥، ص ٤١٧.
[٩٨] - وكانوا يسمون أيضا وكلاء الحكم .
عبد الخالق حسين محمد: النظم القضائية بمصر عصر سلاطين المماليك، رسالة دكتوراة غير منشور، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص ٣٢٣ وما بعدها
[٩٩] - عبد الخالق حسين: النظم القضائية، ص ٢٣٢.
[١٠٠] - ابن الشحنة: لسان الحكام في معرفة الأحكام، ط القاهرة ١٩٧٣، ص ٢٥١.
[١٠١] - برهان الدين اليعمرى: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، ط القاهرة ١٩٨٦ ،جزءان، ج ١، ص ١٨٠.
[١٠٢] - الصيرفى: إنباء الهصر بأبناء العصر، تحقيق حسن حبشى، ط القاهرة ٢٠٠٢، ص ٤٧٦ – ٤٧٧.
[١٠٣] الملك الأشرف شعبان ابن الأمير حسين ابن الملك الناصر محمد بن قلاوون تولى السلطنة وعمره عشر سنين. كان القائم بتدبير ملكه الأتابك يلبغا، ثم استبد الملك الأشرف بتدبير الأمور حتى انقلب عليه المماليك وخلعوه وهو فى طريقه إلى الحج.
أبو المحاسن : مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز أحمد، القاهرة ١٩٩٧، جزءان ، ج ٢، ص ١٠٣.

[١٠٤] - عادل عبد الحفظ حمزة : نيابة حلب فى عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠-١٥١٧ م /٦٤٨-٦٢٣ هـ) جزءان، ج ٢ ،ص ٢٥٥-٢٥٦.

[١٠٥] - ابن حجر العسقلانى: إنباء الغمر، ج١، ١٨٠.

[١٠٦] - السلطان الملك الأشرف أبو النصر ، قايتباى المحمودي الظاهري ولد سنة بضع وعشرين ثمان مئة وقيل ٨١٥ هـ تقريبا ولمزيد من التفاصيل انظر:
أبو المحاسن: مورد اللطافة، ج ٢، ص ١٨٤، ١٨٥.
- الزركلى: الأعلام، ط بيروت ١٥، س ٢٠٠٢، ج ٥، ص ١٨٨ ، ١٨٩.

[١٠٧] - الصيرفى: إنباء الهصر، ص ٤٧٦ – ٤٧٧.

[١٠٨] - الإسجال هو الكتابة والتدوين وأسجله: أي أعطاه سَجْلًا.
نشوان بن سعيد الحميرى اليمني: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق حسين بن عبد الله العمري وآخرين: الطبعة الأولى بيروت، دمشق، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، ١١ مجلد في ترقيم مسلسل واحد ومجلد للفهارس، ج ٥، ص ٩٨٨ .
محمد أحمد دهمان، ص ١٥.

[١٠٩] - الإشهاد هو الاستشهاد إى طلب الشهادة وهى الإخبار بما قد شوهد أي مشاهدة عيان أو مشاهدة إيقان والشهود الحضور.
النسفي: طلبة الطلبة: ط ببغداد، س ١٣١١هـ، ص ١٣٢ .

[١١٠] - العمرى: التعريف بالمصطلح الشريف، ص ١٣٢، ١٣٣.

[١١١] - السبكى: معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق محمد على النجار وآخرين، ط الثانية القاهرة، س ١٩٩٣، ص ٦٥.

[١١٢] - هم الذين يعطون للأشياء قيمتها عند البيع والشراء وللمزيد من التفاصيل عنهم انظر:
- عبد الخالق حسين: النظم القضائية، ص ٢٢٣-٢٢٥.

[١١٣] - القرافى: الذخيرة، جزء ١، ٨، ١٣ :محمد حجي، جزء ٢، ٦: سعيد أعراب، جزء ٣ - ٥، ٧، ٩ - ١٢: محمد بو خبزة، بيروت الأولى ١٩٩٤، ١٤ جزء، ج ١٠، ص ٣٦٦.

[١١٤] - المنهاجى:جواهر العقود ، ج ١، ص ٨٣.

[١١٥] - العمرى: التعريف، ج ١، ص ١٧١.

[١١٦] - الصفدى: الوافى، ج ١، ص١٩٤.

[١١٧] - القصر كان في الجهة الشرقية من القاهرة، فلذلك يقال له: القصر الكبير الشرقيّ، ويسمى: القصر المعزي لأنّ المعز لدين الله أبا تميم معدّا هو الذي أمر عبده، وكاتبه جوهرا ببنائه.
المقريزى: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ط بيروت ١٤١٨ هـ، ٤ أجزاء، ج ٢، ص ٢٤٦.

[١١٨] - العاضد بالله أبو محمد، عبد الله ابن الأمير يوسف ابن الخليفة الحافظ عبد المجيد بن الأمير محمد ابن الخليفة المستنصر الحادي عشر من خلفاء بني عبيد بالقاهرة وهو آخر خلفاء مصر من بني عبيد ، توفى ٥٦٧ هـ/ (١١٧١-١١٧٢م).
أبو المحاسن: مورد اللطافة، ج١، ص ٢٩٨.

[١١٩] - عبد الوهاب بن أبي القاسم خلف بن أبي الثنا محمود بن بدر العَلاَمِيّ تاج الدين المعروف بابن بنت الأعز(٦٠٤-٦٦٥هـ/ ١٢٠٧-١٣٦٧م).

- ابن حجر العسقلانى: رفع الإصر عن قضاة مصر، ط القاهرة ١٩٩٨، ص ٢٦٢.

[١٢٠] - ظافر بن نصر كمال الدين، أبو المنصور المصري، الفقيه. وكيل بيت المال بالديار المصرية (٦٠١-٦٧٧هـ)، ولمزيد من التفاصيل انظر:

- الذهبى: تاريخ الاسلام، ج ٥٠، ص ٢٦٨.

يسرى أحمد عبد الغنى: الفقهاء والعامة، ص ٤٤٠.

[١٢١] - المقريزى: المواعظ، ج ٢، ص ٢٤٨.

[١٢٢] - دار الضيافة بحارة برجوان، عرفت أولا بدار الأستاذ برجوان، ثم سكنها المظفر ابن أمير الجيوش فعرفت بدار المظفر.

- المقريزى: المواعظ، ج ٢، ص ٣٨٣.

[١٢٣] - عيسى بن عمر بن خالد بن عبد المحسن مجد الدين أبو الروح المعروف بابن الخشاب، الفقيه الشافعي توفى عام٧١١ هـ/ ١٣١١م، ولمزيد من التفاصيل عنه انظر:

الصفدى: أعيان العصر، ج ٣، ص ٧١٤.

[١٢٤] - المقريزى: المواعظ ، ج ٢، ص ٣٨٣.

[١٢٥] - القاعة التي كانت سكن أخت الحاكم بأمر الله بعد زوال الدولة الفاطمية، صارت إلى الملك المفضل قطب الدين أحمد بن الملك العادل أبي بكر ابن أيوب، فاستقرّ بها هو وذريته، فصار يقال لها الدار القطبية.

- المقريزى : المواعظ ، ج ٣ ، ص ٥٢.

[١٢٦] - عقد الجمان، تحقيق محمد محمد أمين، ط القاهرة، س ١٩٨٨، ٣ أجزاء، ج ٢،ص ٣٠٨

[١٢٧] - الأشرف خليل بن قلاوون، السلطان الملك الأشرف صلاح الدين ابن السلطان الملك المنصور قلاوون الصالحي، تولى الملك في ذي القعدة سنة ٦٩٨ هـ وتوفى عام ٦٩٣ هـ وهو الذى انهى الوجود الصليبى بالشام.

- المقريزى: المواعظ ،ج ٣، ص ٢٠٨.

- ابن شاكر: فوات الوفيات، تحقيق احسان عباس ، ط بيروت الأولى، ١٩٧٣ – ١٩٧٤ أربعة أجزاء، ج ١، ص ٤٠٦ .

[١٢٨] - البيومى: مصادرة الأملاك، ج ٢، ص ٢٨.

[١٢٩]- السلطان الملك الصالح عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن السلطان الملك الناصر ناصر الدين محمد ابن السلطان الملك المنصور قلاوون ولى الحكم سنة٧٤٣هـ/ ١٣٤٢م بعد خلع أخيه الملك الناصر أحمد وتوفي في رابع ربيع الآخر سنة ٧٤٦هـ/ ١٣٤٥م وكان شكله حسنا حلو الوجه أبيض بصفرة وعلى خده شامة، ولمزيد من التفاصيل انظر:

- أبو المحاسن: النجوم، ج ١٠ ص ٧٨.

- الصفدى :الوافى بالوفيات، ج ٩، ص ١٣١.

[١٣٠] - بيسوس كانت قرية عامرة حسنة تقع بين شبرا الخيمة والخرقانية على عد خمسة أميال من كل منهما.

- الادريسى: نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق، ط بيروت ١٤٠٩هـ، جزءان، ج ١، ص ٣٣٠.

- محمد رمزى: القاموس الجغرافى، ط القاهرة ١٩٩٤، ق ٢، ج١، ص ٥٥.

[١٣١] أبو الطيب: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، الطبعة: الأولى بيروت ٢٠٠٠، ج ٢، ص ١٧٠.
- السخاوى: التحفة اللطيفة فى تاريخ المدينة المشرفة، الطبعة الأولى بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٣م ، جزآن، ج ٢، ص ١٠٧.

[١٣٢] - كاتب السر وظيفة اختصاصها قراءة الكتب الواردة على السلطان وكتابة الرد عليها والجلوس بدار العدل لقراءة الطلبات ومشاركة الوزير فى بعض الأمور والتحدث فى أمور البريد ومشاركة الدوادار فى بعض الأمور السلطانية، وكان يتولاها رئيس ديوان الانشاء وهو أول من يدخل على السلطان وآخر من يخرج من عنده.
محمد احمد همان: معجم الألفاظ التاريخية فى العصر المملوكى، بيروت ودمشق ١٩٩٠ص ١٢٧، ١٢٨.

[١٣٣] - ابن حجر العسقلانى: إنباء الغمر، ج ٣، ص ٤٢٣.

[١٣٤] - ابشان قرية قديمة كانت قاعدة لسمنود ووردت فى قوانين الدووابن باسم منية ابشان من أعمال الغربية؛ ولمزيد من التفاصيل انظر:
- محمد رمزى: القانون الجغرافى، ق ٢، ج ٢، ص ٣٣.

[١٣٥]- الملك الظاهر (سيف الدين أبو سعيد، خشقدم) الناصري المؤيدي تسلطن بعد خلع الملك المؤيد أحمد أصله رومي الجنس، جلبه خواجا ناصر الدين- وبه كان يعرف بالناصري فاشتراه الملك المؤيد شيخ في سنة ٨١٦ هـ/ ١٤١٣ م ثم أعتقه ولما تسلطن خافه الخاص والعام، ولمزيد من التفاصيل انظر:
- أبو المحاسن: مورد اللطافة، ج ٢، ص ١٧٣ – ١٧٥.

[١٣٦] - هو نفسه شرف الدين التتائى وسبق تعريفه.

[١٣٧] - وثيقة بيع من أملاك بيت المال باسم السلطان خشقدم، رقم الوثيقة ١٣٩ محفظة ١٢، دار الوثائق القومية بالقاهرة نشرها:
محمد محمد أمين: فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك٢٣٩ – ٩٢٢ هـ / ٨٥٣ – ١٥١٦ م، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٣٦٥ – ٣٨٢.

[١٣٨] - وثيقة بيع من أملاك بيت المال باسم السلطان قايتباى، رقم الوثيقة ٦٧٦ ج جديد، دار الوثائق القومية بالقاهرة نشرها:
محمد محمد أمين: السابق، ص ٣٨٣ – ٤٠٦.
١٣٩ - المنهاجى: جواهر العقود، ج ١، ص ٨١.

[١٤٠] - ويرى البعض أن هذا الأمر من الممكن أن يكون أمر البيع هذا شفاهة.
- زينب محمد محفوظ:وثائق البيع فى مصر خلال العصر المملوكى "رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق، س ١٩٧٧، ص ٢٣٠.
١٤١ - المنهاجى: جواهر العقود، ج ٢، ص ٢٩٧.

[١٤٢] - وثيقة عقد بيع مؤرخة ١٦ رمضان عام ٧٤٣ هـ، نشرها:
كامل جميل العسيلى: وثائق مقدسية، مع مقدمة حول المصادر الأولية لتاريخ القدس، المجلد الأول، ط عمان – الأردن س ١٩٨٣، ص ٢٤٨-٢٥١.

[١٤٣] -برهان الدين: المبدع في شرح المقنع، ط بيروت الأولى ١٩٩٧، ٨ أجزاء، ج ٥،ص ٥٢
[١٤٤] - المناقلة هي أن ينقل الوقف من عين إلى أخرى للمصلحة، وذلك بأن تباع العين الموقوفة ويشترى بثمنها عين أخرى توقف بدلاً عنها.
- المنهاجى: جواهر العقود ج١،ص ٨٢، ٨٣، ١٠٨، ١٣٨.
- نجم الدين الحنفى: تحفة الترك، ص ٨٩.
[١٤٥] - العمرى: التعريف، ج ١، ص ١٧١.
[١٤٦] - الحطاب الرعينى: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، بيروت الثالثة ١٩٩٢، ٦ أجزاء، ٥ج ، ص ٢٢٠.
[١٤٧] - ابن قدامة: المغنى لابن قدامة، ط القاهرة ١٩٦٨، ١٠ أجزاء،ج ٥، ص ٢٨١.
[١٤٨] - ابن عابدين: قره عين الأخيار لتكملة رد المحتار علي «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» مطبوع بآخر رد المحتار، ط بيروت، بدون تاريخ، ج ٧، ص ٤٥٤.
[١٤٩] - وثيقة حصر الإرث المؤرخة فى ١٥ جمادى الآخرة سنة ٧٩٦ هـ، نشرها: كامل جميل العسيلى، وثائق مقدسية، المجلد الثانى، ص ٤٦١.
[١٥٠] - وثيقة محضر حصر ممتلكات رجل الضعيف محمد بن يعقوب نشرها: كامل جميل العسيلى: وثائق مقدسية، ج ١، ص ٢٦٥ – ٢٦٦.
[١٥١] - وفقا لهذه العبارة التى ذكرها ابن سباط فإن وكيل بيت المال بالشام فى ذلك الوقت كمال الدين ابن الشريشى، فى حين يذكر النوويرى فى كتابه نهاية الأرب أنه جمال الدين ابن الشريشى وهو طبقا لترجمة ابو المحاسن ابن كمال الدين الشريشى ومولود عام ٦٩٥هـ(١٢٩٥-١٢٩٦م) وعمره فى هذه الواقعة لم يتعد الثانية والعشرون عاما ومن ثم نرجح أنه والده كمال الدين الشريشى وفقا لما ذكره ابن سباط بأنه قاضى الكمالى وإن وكيل بيت المال فى الشام فى ذلك الوقتوالده كمال الدين الشريشى.
- سباط الغربى: - صدق الأخبار المعروف بتاريخ ابن سباط، تحقيق عمر عبدالسلام تدمرى، ط بيروت، ج ٢، ص ٦٣١-٦٣٢.
- النويرى: نهاية الأرب في فنون الأدب، ٣٣جزء، ج ٢٩ تحقيق محمد ضياء الريس، القاهرة ١٩٩٢م؛ ج٣٠ تحقيق محمد عبد الهادى شعيره، القاهرة ١٩٩٠؛ ج٣١ تحقيق السيد الباز العرينى، القاهرة ١٩٩٢م، ج٣٢ ،٣٣ القاهرة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ج ٣٢ ، ٢٥٠.
- أبو المحاسن: الدرر الكامنة، ج ٥، ص ٨٣.
[١٥٢] - زينب محمد محفوظ: وثائق البيع فى مصر خلال العصر المملوكى " رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق، س ١٩٧٧ ، ص ٢٢٥.
[١٥٣] - القرافى: الذخيرة، ج ١٠، ص ٣٦٥.
[١٥٤] - السحماوى: الثغر، ج ١، ص ٤١٤.
[١٥٥] - زينب محمد محفوظ: وثائق البيع، ص ٢٣٢ .
[١٥٦] - ابن حجر العسقلانى: رفع الاصر عن قضاة مصر، تحقيق على محمد عمر، ط القاهرة ١٩٩٨، ص ٤٨٦.
[١٥٧]- ابن أيبك الدوادار: الدرة الزكية فى أخبار الدولة التركية وهو الجزء الثامن من كتاب كنز الدرروجامع الغرر، تحقيق أورلخ هارمان،ط القاهرة ١٩٧١، ج ٨، ص ١٠٨ .

[158] - المقريزى: السلوك، ج ٢، ص ٢١.
[159] - البقاعى: إظهار العصر، ج ١، ص ٤٤٠.
١٦٠ - السخاوى: المنهل العذب الروى فى ترجمة قطب الأولياء النووى، ط بيروت، ٢٠٠٥، ص ٥٢.
- البيومى : مصادرة الأملاك، ج ١، ص ٣١٤.
[161] - وثيقة وقف السلطان قلاوون المؤرخة ١٢ صفر ٦٨٥ هـ،نشرها محمد محمد أمين ضمن كتاب تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه لابن حبيب ط ١٩٧٦،ص ٣٢٩- ٣٩٦.
[162] - السحماوى: الثغر الباسم: ج١، ص ٤٠٥.
[163] - القلقشندى: صبح الأعشى، ج ١١، ص ٩٧.
[164] - المنهاجى : جواهر العقود، ج ، ص ٣٦٣ ، ٣٦٨
[165] - برهان الدين اليعمرى: تبصرة الحكام، ص ٣٩٣.
[166] - المنهاجى: جواهر العقود، ج ٢، ص٢٩٦ – ٢٩٧.
[167] - العمرى: التعريف، ص ١٧٠.
[168] - القلقشندى: صبح الأعشى، ج ١١، ص ١٩٧.
[169] - عبد الرحمن بن محمد بن علي بن عبد الواحد بن يوسف بن عبد الرحيم، الشيخ زين الدين أبو هريرة ابن الشيخ شمس الدين أبي أمامة، المعروف بابن النقاش، الدكالي الأصل المصري الشافعي، خطيب جامع ابن طولون ٧٤٧ - ٨١٩هـ/ ١٣٤٦ - ١٤١٦م ، ولمزيد من التفاصيل انظر:
أبو المحاسن: المنهل الصافى، ج ٧، ص ٢٢٣ – ٢٢٤.
[170] - محمد بن أحمد بن عثمان الطائي البساطي، أبو عبد الله، شمس الدين(٧٦٠ - ٨٤٢ هـ = ١٣٥٩ - ١٤٣٩ م) فقيه مالكي ولد في بساط (من الغربية، بمصر) وتولى القضاء .
الزركلى: الأعلام، ج ٥، ص ٣٣٢.
[171] - المقريزى: السلوك، ج ٧، ص ٣٩٤، ٣٩٦.
[172] -كان نظر الدعاوى عامة أمام القضاء المملوكى له إجراءات خاصة به وللمزيد انظر :
- أحمد محمود عبد الوهاب المسيرى: نظام التقاضى فى مصر المملوكية مع التطبيق على دعوى إلغاء استبدال "دراسة وثائقية" بحث منشور بالروزنامة " الحولية المصرية للوثائق "، القاهرة: العدد التاسع س ٢٠١١، ص ٣٥-٩١، ص ٤٣.
[173] - المنهاجى: جواهر العقود، ج ٢، ص ٢٩٧.
[174] - قاسم عبده قاسم: نظم الحكم والإدارة فى عصر الأيوبيين والمماليك، منشور ضمن موسوعة الحضارة الإسلامية، ط بيروت الأولى ١٩٩٥ ، ص ٣٣٥ -٣٨٤، ص ٣٥٤-٣٥٥
[175] - أحمد بن إبراهيم ابن عبد الغني شمس الدين قاضي القضاة الحنفي بالديار المصرية، المعروف بالسروجي (٦٣٧-٧١٠هـ / ١٢٣٩-١٣١٠م) ولمزيد من التفاصيل انظر:
- الصفدى: أعيان العصر، ج ١، ص ١٥٩- ١٦١.
[176] - المدرسة الصالحية بناها الملك الملك نجم الدين أيوب بن الكامل محمد بن العادل أبي بكر بن أيوب بخط بين القصرين؛ ولمزيد من التفاصيل انظر:

- المقريزى: المواعظ والاعتبار، ج ٤، ص ٢١٧.
- عبد الغنى محمود عبد العاطى: التعليم فى زمن الأيوبيين والمماليك، ط القاهرة بدون تاريخ، ص ٨٤-٨٦.
- عفاف صبرة: المدارس فى العصر الأيوبى، بحث منشور فى كتاب تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية، القاهرة ١٩٩١، ص ١٣٧ – ٢٠٠، ص ١٥٥، ١٥٦.

[١٧٧] - النويرى: نهاية الأرب، ج ٣١، ص ٤١٦-٤١٧.

[١٧٨]- شيخ بن عبد الله المحمودي الظاهري، السلطان الملك المؤيد، سيف الدين أبو النصر الجاركسي. كان في شبيبته متهتكاً، يميل إلى اللهو والطرب وغير ذلك ولمزيد من التفاصيل انظر:
أبو المحاسن: المنهل الصافى، ج ٦، ص ٢٦٣ – ٣١٢.

[١٧٩]- ططر بن عبد الله الظاهري، السلطان الملك الظاهر أبو الفتح ، وتأمر بعد سلطنة الملك المؤيد. ولا زال يترقى حتى صار أمير مائة. ومقدم ألف بالديار ، وآلت إليه السلطنة عام ٨٢٤ هـ/ ١٤٢١م مدة ثلاثة شهور حتى توفى فى ذات العام. ولمزيد من التفاصيل انظر:
أبو المحاسن: المنهل الصافى، ج ٦، ص ٣٩٧ – ٤٠٥.

[١٨٠] - مدينة على ساحل بحر القلزم مما يلي الشام، وقيل: هي آخر الحجاز وأول الشام، وهى فى طريق الحج كان بها صخور وتعبرها القوافل بمشقة فمعهدها السلطان الناصر محمد بن قلاوون.
- أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٦٠.
- ياقوت الحموى: معجم البلدان، ط بيروت ١٩٩٥، ٧ أجزاء، ج ١، ص ٢٩٢.

[١٨١] - البقاعى: اظهار العصر، ج ١، ص ١٨٠، ١٨١.

[١٨٢] - التجريدة هى الفرقة من العسكر الخيالة دون الرجالة والمقصود بها سير الجنود على وجه السرعة دون أثقال أوحشد.
محمد دهمان: معجم الالفاظ، ص ٤٢.

[١٨٣] - شاه سوار بِك ابن الأمير سليمان بن ناصر الدين بك دلغادر ملك أصلان تولى الملك فى ٨٧١ هـ / ١٤٦٦م، قتل أخوه الأمير سليمان أثناء وجوده بالقاهرة وعين السلطان خشقدم أخاه شاه بوداق بضع نائبا على أصلان فاستعان بالسلطان محمد الفاتح على الدولة المملوكية واستولى على أبلستان ثم استولى على كل الإمارة وبدأ فى مناوشة المماليك وإعلان العصيان مطالبا باستقلال بلاده عن الدولة المملوكية وكانت إمارة تابعة لها ودامت حربه مع المماليك خمس سنوات، حتى هزمه جيش المماليك وأسره فى عام ٨٧٦هـ / ١٤٧١-١٤٧٢ م وأعدم على باب زويله عام ٨٧٧ هـ / ١٤٧٢ – ١٤٧٣م.
-ابن أجا: العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك مع رحلة الأمير يشبك من مهدى الدوادار رحلة الأمير يشبك، تحقيق محمد أحمد دهمان، ط الأولى دمشق ١٩٨٦،ص ٢٥-٦١.
- ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص ٥٤.

[١٨٤] - ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص ٢٩٤-٢٩٥.

[١٨٥]- محمد (الملك الناصر) ابن قايتباي المحمودي الظاهري، أبو السعادات، ناصر الدين (٨٨٧ - ٩٠٤ هـ = ١٤٨٢- ١٤٩٨) بويع بمصر وأبوه على فراش الموت سنة ٩٠١ هـ وكان

صغير السن، فقام بتدبير ملكه (كرتباي الأحمر) ثم استبدل به الأتاباكي أزبك بن ططخ. وتولى السلطنة مرتين وساءت سيرة الناصر فكانت أيامه كلها فتنا وشرورا.
الزركلى: الأعلام، ج ٧، ص ٩.

[١٨٦] - الظّاهر قانْصُوه (٨٧٦ - بعد ٩٠٦ هـ = ١٤٧١ - بعد ١٥٠٠ م) قانصوه بن قانصوه الأشرفي، أبو سعيد: من ملوك دولة الجراكسة بمصر والشام ، ولد ونشأ في بلاده. وأحضر إلى مصر، وهو شاب، فاشتراه الأمير قانصوه الألفي بمصر، وقدمه للسلطان الأشرف قايتباي سنة ٨٩٨ هـ فظهر أنه أخو سريّة السلطان " أصل باي " وهي أم ولده " الناصر محمد بن قايتباي " فاستخدمه ورقاه تولى السلطنة عام ٩٠٤ هـ ولم تطل مدته فخلعه أمراء الجيش سنة ٩٠٥ هـ بعد سنة وثمانية أشهر و١٣ يوما من ولايته .
الزركلى: الأعلام، ج ٥، ص ١٨٧.

[١٨٧] - الرسم كان قريب الشبه من الاعتقال أو الحبس الاحتياطى.
- ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص ٣٩٤.
- البيومى: مصادرة الأملاك، ج ١، ص ٢٨٠.

[١٨٨] - ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٥-١٦.

[١٨٩] - محمد بن أبى بكر بن محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن عثمان الشهير بمزهر، وكان من كتاب السر، توفى سنة ٩١٦ هـ.
- ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ٤، ص ٧١.
- ابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، ط دمشق – بيروت الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ١١ جزء، ج ١٠، ص ١٠٦.

[١٩٠] - ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص ٧١.

[١٩١] - نجم الدين الحنفى: تحفة الترك، ص ٤٦.

[١٩٢] - السحماوى: الثغر، ج ٢، ص ٦١٩.

[١٩٣] - القلقشندى: صبح الأعشى، ج ١١، ص ٨٨ ، ٨٩

[١٩٤] -حسن أحمد البطاوى: أهل العمامة فى مصر عصر سلاطين المماليك، ط القاهرة ، س ٢٠٠٧، ص ٧٢.

[١٩٥] - محمد بن أحمد بن يوسف بن حجاج، قاضي القضاة ولي الدين السفطي الشافعي (٧٩٦-٨٥٤هـ/١٣٩٣-١٤٥٠م)ولازم العز بن جماعة ولي قضاء القضاة بمصر ثم عزل وأهين السيوطى: نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحقيق فيليب حتي، ط بيروت بدون تاريخ، ص ١٣٩.

[١٩٦] - السخاوى: التبر المسبوك فى ذيل السلوك، تحقيق نجوى مصطفى ولبيبة ابراهيم ط القاهرة ٢٠٠٢، ٤ أجزاء، ج ٢، ص ٢١.

[١٩٧] - محمد بن محمد عبد الله بن خيضر بن سليمان بن داود بن فلاح بن ضميدة القطب أبو الخير الزبيدي البلقاوي الأصل الترملي الدمشقي الشافعي ويعرف بالخيضري نسبة لجد أبيه (٨٢١-٨٩٤هـ/١٤١٨-١٤٨٩م) ولمزيد من التفاصيل عنه أنظر:
- السخاوى: الضوء اللامع، ج ٩، ص ١١٧- ١٢٤.

[١٩٨] - البقاعى: إظهار العصر، ج ٣، ص ٣٣٠.

[١٩٩] - أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج ١٥، ص ٣٢٩.

[٢٠٠] - النعيمي: الدارس، ص ١٤٩.

[٢٠١] - النعيمي: الدارس، ص ٢٠٣ – ٢٠٤.

[٢٠٢] - ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٣٦٦.

[٢٠٣] - ابن العماد: شذرات الذهب، ج ٨، ص ٥٥.

[٢٠٤] - ابن أيبك الدوادار: الدرة الزكية، ج ٣، ص ٣٧٩.

[٢٠٥] - علي بن محمد بن محمد القاضي علاء الدين أبو الحسن بن الصدر شرف الدين القلانسي التميمي الدمشقي الشافعي (٦٧٣-٧٣٦هـ/ ١٢٧٤-١٣٣٥م).
الصفدى: الوافى، ج ٢٢، ص ٨٨.

[٢٠٦] - كتّاب الدّست هم الذين يجلسون مع كاتب السر بمجلس السلطان بدار العدل في المواكب على ترتيب منازلهم ويقرأون القصص على السلطان بعد قراءة كاتب السر، على ترتيب جلوسهم ويوقّعون على القصص كما يوقّع عليها كاتب السر. وسمّوا كتّاب الدست إضافة إلى دست السلطان وهو مرتبة جلوسه.
- القلقشندى: صبح الأعشى، ج ١، ص ١٧٢.

[٢٠٧] - أول مدرسة بنيت بدمشق للشافعية بناها أتابك العساكر بدمشق وكان يقال له أمين الدولة عام ٥٣٠ه / ولمزيد من اتلفاصيل انظر:
- النعيمى: الدارس، ص ١٣٢ وما بعدها.

[٢٠٨] - بناها الملك الظاهري غازي ابن الملك الناصر صلاح الدين بن أيوب سنة ٦١٣ هـ / ولمزيد من التفاصيل انظر:
- النعيمى: الدارس، ص ٢٥٧ وما بعدها.

[٢٠٩] - أنشأها العلامة قاضي القضاة فقيه الشام شرف الدين أبو سعيد عبد الله بن محمد بن هبة الله بن المطهر بن علي ابن أبي عصرون، داخل بأبي الفرج والنصر شرقي القلعة وغربي الجامع بمحلة حجر الذهب قال ابن كثير: عند سويقة باب البريد.
- ابن كثير: البداية، ج ١٤، ص ١٧٧.
- النعيمى: الدارس، ص ٣٠٢.

[٢١٠] - المقريزى: السلوك، ج ٢، ص ٤٧٦.

[٢١١] - عبد الكريم بن بعد الرزاق، الصاحب كريم الدين أبو الفضائل القبطي المصري، المعروف بابن مكانس توفى عام ٨٠٣هـ/ ١٤٠٠م، ولمزيد من التفاصيل عنه انظر:
- أبو المحاسن: المنهل، ج ٧، ص ٣٣٧.

[٢١٢] - أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ١٦٤.

[٢١٣] - المقريزى: السلوك، ج ٤، ص ٥٦.

[٢١٤] - ديوان المفرد يرجع إلى أيام الفاطميين، وأفرد له السلطان برقوق بلادا وأقام له مباشرين وجعل الحديث فيه لإستداره الكبير ورتب عليه نفقات مماليكه من جامكيات وعليق وكسوة غير ذلك.
- العينى: السلطان برقوق مؤسس دولة الجراكسة من خلال مخطوط عقد الجمان لبدر العيمى، تحقيق لإيمان عمرى شكرى، ط القاهرة الأولى ٢٠٠٢ ، ص ٤٨٧.
- محمد البقلى : التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص ١٤٩ .

[٢١٥] - حسن أحمد البطاوى: أهل العمامة، ص ١٠٠.

[٢١٦] - يحيى بن محمد بن أحمد بن حمزة بن علي بن هبة الله (٦١٠- ٦٧١هـ/ ١٣١٢-١٢٧٣م) ، ولمزيد من التفاصيل انظر:

- الذهبى: تاريخ الاسلام، ٥٠ج، ج ، ص ٧٩.

[٢١٧] - زين الدين عبد الرحمن بن علي بن إسماعيل بن البارزي.

- أبو الفداء: المختصر فى أخبار البشر،ط القاهرة بدون تاريخ، ٤ أجزاء، ج ٤، ص ١٠٩.

[٢١٨] - محمد بن عبد الصمد بن عبد القادر بن صالح الشيخ قطب الدين أبو عبد الله السنباطي المصري (٦٥٣-٧٢٢هـ/١٢٥٥-١٣٢٢م) ولمزيد من التفاصيل عنه انظر:

- ابن قاضى شهبة: طبقات الشافعية، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، ط بيروت الأولى ، س ١٤٠٧ هـ، ٤ أجزاء، ج ٢، ص ٢٨٨.

[٢١٩] - أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٢٥٧.

[٢٢٠] - علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن خلف بن محمد الحسنى الارموي شرف الدين أبو الحسن نقيب الأشراف المعروف بابن قاضي العسكر (٦٩١- ٧٥٧هـ/ ١٢٩٢-١٣٥٦م) ، ولمزيد من التفاصيل عنه انظر:

- ابن حجر العسقلانى: الدرر الكامنة، ج ٤، ص ٤٩.

[٢٢١] - أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص٣٢٢.

[٢٢٢] - عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن خليفة بن بدر، قاضي القضاة تقي الدين أبو القاسم، ابن قاضي القضاة تاج الدين العلامي المصري الشافعي.

- الصفدى: الوافى بالوفيات، ج ١٨ ،ص ١٠٥.

[٢٢٣] - أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ١٠ – ١١.

[٢٢٤] - محمد بن عبد القادر بن عبد الخالق بن خليل بن مقلد قاضي القضاة عز الدين أبو المفاخر الأنصاري الدمشقي الشافعي المعروف بابن الصائغ (٦٢٨-٦٨٣هـ)، ولمزيد من التفاصيل عنه انظر:

- ابن كثير: طبقات الشافعيين ، تحقيق: أحمد عمر هاشم، محمد زينهم محمد عزب، القاهرة، س ١٩٩٣، ص ٩٣٠-٩٣١.

[٢٢٥] - الزعارة بتشديد الراء هى الشدة وسوء الخلق.

ابن منظور: لسان العرب، ط بيروت س ١٤١٤هـ، ١٥ جزء، ج ٤، ص ٣٢٣.

[٢٢٦] - الذهبى: العبر في خبر من غبر، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط بيروت، بدون تاريخ، ٤ أجزاء، ج ٣، ص ٢٥٤.

[٢٢٧] - صلاح الدين العلائي: إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، تحقيق مرزق بن هياس آل مرزوق الزهراني، ط المدينة المنورة ٢٠٠٤، جزءان فى مجلد واحد، ج ٢، ٧١٣.

[٢٢٨] - محمود بن عبد الله بن عبد الرحمن العلامة برهان الدين المراغي الشافعي، توفى عام ٦٨١هـ/١٢٨٢م ولمزيد من التفاصيل انظر:

- ابن كثير: طبقات الشافعيين، ص ٩٢٩ - ٩٣٠.

[٢٢٩] - أحمد بن محمد بن أحمد البكري المعروف بابن الشريشي الشيخ كمال الدين أبو العباس الشافعي وكيل بيت المال بدمشق (٦٥٣-٧١٨هـ/ ١٢٥٥-١٣١٨م).
الصفدى : الوافى ، ج ٧ ، ص ٢٢٠.

[٢٣٠] - ابن كثير: البداية، ج ١٤، ص ٥٣.

[٢٣١] - أبو بكر بن عبد العظيم القاضي الصدر أمين الدين بن وجيه الدين المعروف بابن الرقاقي المصرى الكاتب توفى عام ٧٥٢هـ بالقدس عن ٨٢ سنة ولمزيد من التفاصيل عنه انظر:
- الصفدى: اعيان العصر، ج١، ص ٧٢٨-٧٢٩.

[٢٣٢] - الصفدى: الوافى بالوفيات، ج ١، ص ١٢٠-١٢٢ .

[٢٣٣] - إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع بن ضياء الفزاري الصعيدي الأصل ثم الدمشقي برهان الدين ابن الفركاح (٦٦٠-٧٢٩هـ/ ١٢٦٢-١٢٢٩م) ولمزيد من التفاصيل عنه انظر:
- ابن حجر العسقلانى: الدرر الكامنة، ج ١، ص ٣٦- ٣٨.

[٢٣٤] - جعفر بن محمد بن عبد الرحيم بن أحمد الشريف أبو الفضل صدر الدين الحسيني المصري الإمام ضياء الدين المعروف بابن عبد الرحيم(٦١٨-٦٩٦هـ/ ١٢٢١-١٢٩٧م)، ولمزيد من التفاصيل انظر:
- السبكى: طبقات الشافعية، ج ٨، ص ١٣٨ .

[٢٣٥] - النويرى: نهاية الأرب، ج ٣١، ص ٣٢٦ .

[٢٣٦] - عبد الرحيم بن الحسن بن على بن عمر بن على بن إبراهيم الأموي الأسنوي، الشيخ جمال الدين أبو محمد (٧٠٤-٧٧٢هـ/١٣٠٤-١٣٧٠م).
- ابن حجر العسقلانى: الدرر الكامنة، ج ٣، ص ١٤٧-١٥٠.

[٢٣٧] -فخر الدين ماجد بن قزوينة الأسلمي ناظر الخاص، توفى عام ٧٦٨هـ تحت التعذيب.
- المقريزى: السلوك، ج ٤، ص ٢٧٧ ، ٣٠٩.

[٢٣٨] - محمد ابن بدر الدين حسن بن عبد الله.
- أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج ١٤، ص ٢٣٥.

[٢٣٩] - السخاوي: الضوء اللامع، ج ٧، ص ١١٩ .

[٢٤٠] - ناصر الدين ابن المقدسي المشنوق محمد بن عبد الرحمن بن نوح بن محمد ولمزيد من التفاصيل عنه انظر:
- الصفدى: الوافى، ج ٣، ص ١٩٥.

[٢٤١] - سنجر الأمير الكبير علم الدين الشجاعي المنصوري وزير الديار المصرية ومشد دواوينها ونائب سلطنة دمشق، توفى ٦٩٣هـ/ ١٢٩٤م، ولمزيد من التفاصيل انظر:
- الصفدى: الوافى، ج ١٥، ص ٢٨٩ .

[٢٤٢] - ابن كثير: البداية، ج ١٣، ص ١٦٦.

[٢٤٣] - ذكره ابن قاضى شهبه فى تاريخه بأنه أبو بكر الأموى (وليس الآمدى)
- تاريخ ابن قاضى شهبة، ج ٣، ص٢١

[٢٤٤]- السلطان الملك الظاهر أبو سعيد سيف الدين برقوق بن آنص العثمانى اليلبغاوى الجاركسىّ تولى السلطنة مرتين الأولى ٧٨٤-٧٩١هـ /١٣٨٢-١٣٨٨م ثم خلع نفسه وسجنه

الصالح حاجى بالكرك ثم خلع الصالح نفسه وعاد الحكم للمرة الثانية ٧٩٢-٨٠١هـ /١٣٩٠-١٣٩٩م حتى وفاته.

- أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ٢٢١ وما بعدها.
- أبو المحاسن: مورد اللطافة، ج ٢، ص ١١٢ ، ١١٧ .
- المقريزى: المواعظ، ج ٣، ص ٣٤٩.

[٢٤٥] - ابن حجر العسقلانى: انباء الغمر، ج ١، ص ٢١٢- ٢١٣

[٢٤٦] - ابن حجر العسقلانى : إنباء الغمر، ج ٢، ص ٤٥ .

[٢٤٧] - أحمد بن عيسى صدر الدين بن مجد الدين بن الخشاب (٦٦٩-٧١٤هـ/١٢٧٠-١٣١٤م)

- الصفدى: الوافى، ج٧، ص ١٨٠

[٢٤٨] - وقيل عنه أنه من الرؤساء الأماثل

النويرى: نهاية الأرب، ج ٣٢ ، ص ١٩٣؛ ابن حجر العسقلانى: الدرر الكامنة، ج ١، ص ٢٧٥

[٢٤٩] - عبد الله بن محمد بن عبد البر بن يحيى بن تمام السبكي ولي الدين أبو ذر بن أبي البقاء بهاء الدين ولد بمصر عام ٧٢٥ هـ/ ١٣٢٥م وتوفى سنة ٧٨٥هـ/ ١٣٨٣م بدمشق؛ ولمزيد من التفاصيل انظر:

- ابن حجر العسقلانى: الدرر الكامنة، ج ٣، ص ٧٤.

[٢٥٠] - ابن كثير: البداية، ج ١٤، ص ٣٦٦.

[٢٥١] - أحمد عبد الرازق أحمد: البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك(دراسة عن الرشوة)، ط القاهرة ١٩٧٩، ص ١١٧.

[٢٥٢] - أحمد بن سليمان بن محمد بن هلال: الصاحب تقي الدين، ابن القاضي جمال الدين، ابن القاضي أمين الدين، ابن هلال توفى عام ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م وعمره خمسة وعشرون عام ولمزيد من التفاصيل انظر:

- الصفدى: أعيان العصر، ج ١، ص ٢١٧- ٢١٩.

[٢٥٣] - الصفدى: الوافى بالوفيات، ج ٦، ص ٢٥٠.

[٢٥٤] - محمد بن عبد الخالق شمس الدين المناوى ويعرف ببدنة وبالطويل أيضا كان يلبس زى الفهاء وتوفى سنة ٨١٣هـ/١٤١٠م.

- أبو المحاسن: المنهل الصافى، ج ١٠، ص ٩٦.

[٢٥٥] - أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج ١٣، ص١٨١ ،

[٢٥٦] - ابن حجر العسقلانى: إنباء الغمر، ج ٢، ص ٤٣٧.

- أحمد عبد الرازق أحمد: البذل والبرطلة، ص ١١٧.

[٢٥٧] - أحمد الفرفوري: أحمد بن محمود بن عبد الله بن محمد، قاضي القضاة شهاب الدين أبو العباس، الشهير بابن الفرفور الدمشقي الشافعي (٨٥٢-٩١١هـ/ ١٤٤٨- ١٥٠٥م) ولمزيد من التفاصيل انظر:

الغزي : الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ، تحقيق: خليل المنصور، ط بيروت الأولى، س ١٩٩٧م، ٣ أجزاء، ج ١، ص ١٤٣ – ١٤٦.

[٢٥٨] - شمس الدين محمد: مفاكهة الخلان، ص ٣٦.

[٢٥٩] - أحمد عبد الرازق أحمد: البذل والبرطلة، ص ١١٧.

[٢٦٠] - ابن حجر العسقلانى: إنباء الغمر، ج ٢، ص ٤٧٦.

[٢٦١] - محمد بن عمر بن محمد، القاضى نجم الدين الطنبدى وكيل بيت المال ومحتسب القاهرة توفى عام ٨٠٠ هـ/١٣٩٧- ١٣٩٨م.

- المقريزى: السلوك، ج ٥، ص ٢٤٣.

أبو المحاسن: المنهل الصافى، ج ١٠، ص ٢٣٣-٢٣٤.

[٢٦٢] - المقريزى: السلوك، ج ٦، ص ٢٨٤.

[٢٦٣] - علي بن مفلح نور الدين الكافوري، يعرف بابن مفلح توفى ٨٤١ هـ؛ ولمزيد من التفاصيل انظر:

- أبو المحاسن: المنهل الصافى، ج ٨، ص ٢٢١-٢٢٢.

- السخاوى: الضوء اللامع، ج ٦، ص ٣٩-٤٠.

[٢٦٤] - السخاوي: الضوء اللامع، ج ٦، ص ٣٩.

[٢٦٥] - أبو المحاسن :النجوم الزاهرة، ج ١٥، ص ٣٧٥.

[٢٦٦] - ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص ٢٨٠.

[٢٦٧] - النيربى نسبة إلى بلدة تسمى النيرب قرب دمشق.

- ابن جبير: رحلة ابن جبير، ط بيوت الأولى، ص ٢٤٩.

[٢٦٨] - البصروي: تاريخ البصروي، ط دمشق ١٤٠٨ هـ، ص ١٩٦.

[٢٦٩] - ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص ٤٤-٤٥.

[٢٧٠] - ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٥، ص ١١٩.

[٢٧١] - الذهبى: العبر، ج ٣، ص ٣٧٠.

[٢٧٢] - ابن كثير: البداية، ج ١٣، ص ١٦٦.

[٢٧٣] - ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص ٤٥ – ٤٦.

[٢٧٤] - عبد الكريم بن محمد بن أحمد نجم الدين السنجاري ناظر الأوصياء بدمشق، ولي الحسبة ووكالة بيت المال، مات في سنة ٧٩٩هـ/ ١٣٩٧م وقد جاوز الستين.

ابن حجر العسقلانى: إنباء الغمر، ج ١، ص ٥٣٦.

[٢٧٥] - المقريزى: السلوك، ج ٢، ص ٤٧٦.

[٢٧٦] -أحمد بن محمد بن أحمد الشهاب المحلي الأصل القاهري المالكي ويعرف بابن النسخة توفى عام ٨٤٩هـ/ ١٤٤٥م وعمره يزيد على الستين؛ ولمزيد من التفاصيل انظر:

- السخاوى: الضوء اللامع، ج ٢، ص ٩٣-٩٤.

[٢٧٧] - ابن حجر العسقلانى: إنباء الغمر، ج ٤، ص ٢٤٠.

[٢٧٨] - المدرسة العذراوية بحارة الغرباء داخل باب النصر المسمى الآن بباب دار السعادة وهي وقف على الشافعية والحنفية. أنشأتها الست عذارء بنت أخي صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة ثمانين وخمسمائة داخل باب النصر في حارة الغرباء انتهى. وقال ابن كثير في سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة.

- ابن كثير: البداية، ج ١٣، ص ٣٧٢.

- النعيمى: الدارس، ص ٢٨٣.

[٢٧٩] - اليافعى: مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، وضع حواشيه خليل منصور، ط بيروت ١٩٩٧، أربعة أجزاء، ج ٤، ص ٢١٤.

[٢٨٠] - الصفدى: أعيان العصر، ج ١، ص ٣١٧ .
[٢٨١] - ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٣٩، ٥٣، ٧٦، ٨٦، ١٠١.
[٢٨٢] - السلطان الملك العزيز جمال الدين أبو المحاسن يوسف ابن الأشرف برسباى .
[٢٨٣] - ابن حجر العسقلانى: إنباء الغمر، ج ٤، ص٢٤٠.
[٢٨٤] - العينى: السلطان برقوق، ص ١٢٢.
[٢٨٥] - ابن حجر العسقلانى: إنباء الغمر ج١، ص ١٢١.
[٢٨٦] - ابن كثير: البداية، ج ١٤، ص ١٩١، ١٩٢.
[٢٨٧] - عبد البر بن محمد بن الحسين بن رزين القاضي العالم صدر الدين ابن قاضي القضاة تقي الدين الشافعي مدرس القيمرية بدمشق كان شابا متوددا متواضعا حسن العشرة وفيه ذكاء ومعرفة توفي سنة ٦٩٥هـ/ ١٢٩٦م.
- الصفدى: الوافى، ج ١٨، ص ٢٠.
[٢٨٨] - الذهبى: تاريخ الاسلام، ج ٥٢، ص ٣١.
[٢٨٩] - يعقوب بن جلال بن أحمد بن يوسف الشرف ويسمى أيضا أحمد بن إجلال الدين ويسمى أيضا رسولا الرومي القاهري التباني لسكناه بالتبانة خارجها الحنفي ويعرف بالتباني؛ ولمزيد من التفاصيل عنه انظر:
- ابو المحاسن: المنهل الصافى، ج ١٢، ص ١٤٢-١٤٣.
- السخاوى: الضوء اللامع، ج١٠، ص ٢٨٢.
[٢٩٠] - نزهة النفوس، ج ١، ص ٢١٦ ، ٢١٧.
[٢٩١] - علاء الدين على بن سديد الدين أبي محمد عبد الوهاب بن الفخر عثماد بن محمد بن هبة الله بن علي بن إبراهيم بن حسين بن عبد العظيم بن عبد الكريم بن عبد الله بن سليمان بن عبد الوهاب بن سليمان بن خالد بن الوليد المعروف بابن عرب.
- المقريزى: السلوك، ج ٤، ص ٢٧٤.
[٢٩٢] - المقريزى: السلوك، ج ٥، ص ١٣٦.
[٢٩٣] - نجم الدين الحنفى: تحفة الترك، ص ٥١.
[٢٩٤] - رأفت النبراوى: أسعار السلع الغذائية والجوامك فى مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، ط الرياض، س ١٩٩٠، ص ٤٨٢.
[٢٩٥] -سعيد عاشور:المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك،القاهرة بدون تاريخ، ص٣٤.
[٢٩٦] - رأفت النبروای: أسعار السلع ، ص ٤٨٢ – ٤٨٣.
[٢٩٧] - البيومى: المصادرات، ج ١، ص ٢٦٢.
[٢٩٨] - أولاد الناس هم فرقة من الجيش المملوكى من أبناء أمراء المماليك فقط المملوكين دون عبودية، أبوهم كان مملوكا وأصبح حرا فهم أحرار ولهم تربية وأدب ومنهم المؤرخ ابن تغرى بردى.
- محمد دهمان: معجم الالفاظ، ص ٢٦.
[٢٩٩] - ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص ٢٢.
[٣٠٠] - حسن البطاوى: أهل العمامة، ص ١٤٤.

[٣٠١] - محمد بن حسن بن سليمان بن حسن بن حمزة الحسيني المعروف بالبلدي

[٣٠٢] - ابن حجر العسقلانى: إنباء الغمر، ج١، ص ٤٦٣

[٣٠٣] - الفالج: هو استرخاء أحد الجانبين من الإنسان وقد فلج فلان إذا ذهب الحس والحركة عن بعض أعضائه.

- الخوارزمى: مفاتيح العلوم، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط دار الكتاب العربى، القاهرة – بيروت بدون تاريخ، ص ١٨٦.

[٣٠٤] - أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج ٤، ص ٦٤.

[٣٠٥] - وعن تجاوزات السلاطين ضد الفقهاء عامة انظر:

- حسن البطاوى: أهل العمامة، ص ١١٥.

[٣٠٦] - أحمد بن عبد الصمد بن عبد الله بن أحمد القاضي محيي الدين المصري الشافعي ، توفى سنة ٦٨٠هـ/١٢٨١م، ولمزيد من التفاصيل انظر:

- الصفدى: الوافى ،ج ٧، ص ٤٣.

[٣٠٧] - اليونينى: ذيل مرآة الزمان، ط القاهرة، ١٩٩٢، ٤ أجزاء، ج ٤، ص ١٠١ .

[٣٠٨] - عمر بن مكي بن عبد الصمد الشيخ الإمام، ذو الفنون زين الدين ابن المرحل الشافعي، وكيل بيت المال بدمشق وخطيبها.

- الذهبى: تاريخ الإسلام، ج ٥٢، ص ١٢٩.

[٣٠٩] - سنقر الأشقر الأمير الكبير الملك الكامل شمس الدين الصالحي كان من أعيان المماليك البحرية؛ ولمزيد من التفاصيل انظر:

- الصفدى: الوافى بالوفيات، ج ١٥، ص ٢٩٧ .

[٣١٠] - الذهبى: تاريخ الإسلام، ج ٥٠، ص ٤٦.

- ليلى عبد الجواد: تاريخ الأيوبيين والمماليك فى مصر والشام، ط القاهرة بدون تاريخ، ص ٢٣٧-٢٣٨.

[٣١١] - سنجر الأمير الكبير علم الدين الحلبي الكبير أحد الموصوفين بالشجاعة والفروسية شهد عدة حروب وكان من أبناء الثمانين وولي نيابة دمشق آخر سنة ثمان وخمسين وتسلطن بها أياما وتسمى بالملك المجاهدن ولمزيد من التفاصيل انظر:

- الصفدى: الوافى بالوفيات، ج ١٥، ص ٢٨٧ – ٢٨٨.

[٣١٢] - المقريزى: السلوك، ج ٢، ص ١٣٣.

[٣١٣] - النعيمى: الدارس، ج ١، ص ٢٠٣/٢٠٤.

[٣١٤] - الذهبى: العبر، ج ٣، ص ٣٧٠.

[٣١٥] - البيومى اسماعيل الشربينى: مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية عصر سلاطين المماليك، القاهرة، س ١٩٩٧ جزءان، ج ١، ص ٣٢٤.

[٣١٦] - ابن العماد: شذرات الذهب، ج ٩، ص ٦١.

[٣١٧] - شمس الدين محمد: مفاكهة الخلان ، ص ٨٥.

[٣١٨] - أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج ١٥، ص ٥٥٨.

[٣١٩] - محمد بن أحمد بن علي، الشيخ كمال الدين ابن النجار الدمشقي توفى عام ٦٨٨ هـ/١٢٨٩م وعمره واحد وسبعون عاما ولمزيد من التفاصيل انظر:

- الذهبى: تاريخ الاسلام، ج ٥١، ص ٣٤٠.

[٣٢٠] - الذهبى: تاريخ الاسلام، ج ٥١، ص ٤٢.

[٣٢١] - سجن الديلم هو أحد سجون القاهرة وعرف بهذا الاسم نسبة إلى حارة الديلم التى عرفت بذلك لنزول الديلم الواصلين مع هفتكين الشرابي حين قدم ومعه أولاد مولاه معزّ الدولة البويهي وجماعة من الدّيلم والأتراك في سنة ثمان وستّين وثلثمائة
- المقريزى: المواعظ، ج ٣، ص ١٦، ٣٢٨.

[٣٢٢] - وقد عاد أبو الخير النحاس إلى الوكالة مرة اخرى عام ٨٦٣ هـ / ١٤٥٩م.
- ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص ٢٨١، ٣٥٤ .

[٣٢٣] - ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص ٤٠٠.

[٣٢٤] - يشبك من مهدي الظاهري جقمق ويعرف بالصغير، توفى ٨٨٥ هـ / ١٤٨٠م
- السخاوى: الضوء اللامع، ج ١٠، ص ٢٧٢ .

[٣٢٥] - ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص ١٢٩.

[٣٢٦] - ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص ٢٩.

[٣٢٧] - ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص ٥٠ – ٥١.

[٣٢٨]- عقوبة تقضى بأن يطرح المذنب على ظهر جمل ليشهر وتزفه المغانى وهو على هذه الصورة ليجتمع الناس حوله وفى نهاية المطاف يضرب أو يوسط بين الناس.
- سعيد عاشور: العصر المماليكى فى مصر والشام، ط الثانية، القاهرة ١٩٧٦ ص ٤٣٢

[٣٢٩] - ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٤، ص ٧١.

[٣٣٠] - البيومى: مصادرة الأموال، ج ١، ص ٢٥٦.

[٣٣١] - الذهبي: العبر، ج ٣، ص ٣٥٤.

[٣٣٢]- الجلبان مكونة من مقطعين " جلب " وهى عربية و" ان " وهى علامة الجمع فى اللغة الفارسية؛ وهم المماليك الذين جلبوا حديثا حيث كان كل سلطان يعمل على جلب مجموعة من المماليك إبان حكمه لدعم مركزه بين المماليك وليكونوا مقابل المماليك القدماء.
حسان حلاق: المعجم الجامع فى المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، ط الأولى، بيروت ١٩٩٩، ص ٦٦.

[٣٣٣] - ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص ٤٠٦-٤٠٧.